الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
المفوضية السامية لحقوق الإنسان

أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات

المحفوظات

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
المفوضية السامية لحقوق الإنسان

أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات

المحفوظات

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٥

ملاحظة

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

*

* *

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام، ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

HR/PUB/14/4

منشورات الأمم المتحدة

© الأمم المتحدة ٢٠١٥
جميع الحقوق محفوظة في كافة أنحاء العالم

المحتويات

مقدمة ١

أولاً- المحفوظات والحق في معرفة الحقيقة ٣
ألف - الإطار القانوني الدولي ٣
باء - ما هي المحفوظات؟ ٦
جيم - من السجلات إلى المحفوظات ٧

ثانياً- إصلاح مؤسسات المحفوظات وإدارة المحفوظات ١١
ألف - إصلاح المحفوظات أثناء المرحلة الانتقالية ١١
باء - التحديات والمسائل التي يجب مراعاتها لدى إصلاح المحفوظات ١٣
جيم - الخطوات والاستراتيجيات والاحتياجات من الموارد ١٧

ثالثاً- استخدام السجلات في عمليات العدالة الانتقالية ٢٥
ألف - فهم المؤسسات وتحديد مكان السجلات ٢٥
باء - السجلات المتعلقة بتقصي الحقائق ٢٧
جيم - السجلات المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية ٣٣
دال - السجلات المتعلقة بالإصلاح المؤسسي ٣٤
هاء - السجلات المتعلقة بالتعويضات ٣٥

رابعاً- إدارة سجلات مؤسسات العدالة الانتقالية وحفظها ٣٧
ألف - إدارة سجلات مؤسسات العدالة الانتقالية ٣٧
باء - اختيار السجلات للاحتفاظ بها لأجل طويل ٤٠
جيم - اختيار مؤسسة المحفوظات ٤١
دال - صون المحفوظات ٤٢

خامساً- دور المجتمع الدولي ٤٣
ألف - الدعوة إلى صون المحفوظات والاطلاع عليها ٤٣
باء - الدعم المالي والتقني ٤٣
جيم - ودائع الضمان ٤٤
دال - دعم المبلّغين عن المخالفات ٤٥

المرفق ٤٧

مقدمة

تمثل المحفوظات عنصراً حيوياً في تنفيذ جميع عمليات العدالة الانتقالية بنجاح. وهي تؤدي دوراً حاسماً في إعمال الحقوق الفردية، مثل الحق في معرفة الحقيقة فيما يتعلق بالظروف التي ارتُكِبت فيها الانتهاكات، وفيما يتعلق بمصير الضحية في حالة الوفاة أو الاختفاء. وتضطلع المحفوظات أيضاً بدور رئيسي في صَون ذاكرة مكتوبة دون تحريف، وفي ضمان حق كل شعب في معرفة حقيقة ماضيه[١].

وعندما تنتهي فترة من الفترات الموصومة بانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع أو بشكل منهجي، سيسعى الأشخاص الذين عانوا في ظل النظام السابق أو أثناء أحد النزاعات، على وجه التحديد، إلى إعمال حقوقهم في معرفة الحقيقة واللجوء إلى العدالة وجبر الضرر، فضلاً عن المطالبة بإجراء إصلاحات مؤسسية لمنع تكرار الانتهاكات. ومن أجل تلبية هذه المطالب، تستخدم الدول مجموعة متنوعة من النهج تتمثل في التحقيقات والملاحقات القضائية، وأنشطة تقصي الحقائق، ومبادرات جبر الضرر، والإصلاحات المؤسسية، للحد من إمكانية حدوث القمع أو النزاع مرة أخرى. وتستند كل عملية من هذه العمليات إلى المحفوظات[٢].

وتشكل السجلات الحكومية معظم السجلات الأساسية ذات الأهمية لأغراض حقوق الإنسان. ومع ذلك، فكثيراً ما تكون بحوزة الهيئات الحكومية الدولية وكيانات القطاع الخاص والأفراد أيضاً وثائق مهمة. ومن ثم، فإن تعزيز وبناء القدرات داخل نظام المحفوظات الوطنية – القادر على التعامل مع المواد ذات المصدر الحكومي وغير الحكومي على حد سواء – يمثلان خطوتين أساسيتين لأي عملية انتقالية.

وبالتوازي مع تحديد نظام المحفوظات، تتوق آليات العدالة الانتقالية، سواء منها الآليات القضائية أو لجان تقصي الحقائق، كلجان الفرز أو برامج الجبر، إلى الحصول على أوسع طائفة ممكنة من السجلات لتأدية عملها. وعلاوة على ذلك، فهناك سجلات تنشئها مبادرات العدالة الانتقالية نفسها. وعندما تكمل مؤسسة من مؤسسات العدالة الانتقالية أعمالها، تكون قد جمعت قدراً كبيراً من السجلات – بل قدراً كبيراً للغاية في بعض الحالات. وتشكل هذه السجلات مصدراً غنياً ومركّزاً من المعلومات عن تاريخ البلد وشعبه، ويتعين حفظها وإتاحتها لمن يريد استخدامها في المستقبل.

وتهدف هذه الأداة من أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات إلى تقديم إرشادات إلى بعثات الأمم المتحدة الميدانية والإدارات الانتقالية والمجتمع المدني بشأن إدارة المحفوظات وإصلاحها واستخدامها وحفظها للمساعدة في ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا سيما الحق في معرفة الحقيقة[٣].

---

(١) انظر "المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب" (E/CN.4/2005/102/Add.1)، المبدآن ٣ و٤.

(٢) انظر "تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الحلقة الدراسية المتعلقة بتجارب حفظ السجلات كوسيلة لضمان الحق في معرفة الحقيقة" (A/HRC/17/21).

(٣) المرجع نفسه.

وتركز هذه الأداة على وسائل تعزيز المحفوظات من خلال تحديد الممارسات الجيدة لإدارة مختلف أنواع السجلات والمحفوظات، وتسليط الضوء على الاعتبارات والقضايا المتعلقة بالإصلاح، وتحديد الخطوات والاستراتيجيات المطلوبة. وستبين أيضاً ما هي أكثر السجلات أهمية بالنسبة لمختلف عمليات العدالة الانتقالية، وتحدد القضايا الرئيسية المتعلقة بحفظ السجلات التي تنشأ عنها.

وينقسم هذا المنشور إلى خمسة فصول. ويحدد الفصل الأول الإطار القانوني للحق في معرفة الحقيقة، ويتناول المحفوظات وإدارة السجلات على المستوى الوطني. ويحدد الفصل الثاني القضايا الرئيسية التي يتعين النظر فيها خلال إصلاح المحفوظات الوطنية ويسلط الضوء على الخطوات والاستراتيجيات. ويناقش الفصل الثالث السجلات التي تستخدمها عمليات العدالة الانتقالية. ويعرض الفصل الرابع الاعتبارات المتعلقة بإدارة وحفظ السجلات التي تنشأ عن آليات العدالة الانتقالية. ويتناول الفصل الأخير دور المجتمع الدولي.

أولاً- المحفوظات والحق في معرفة الحقيقة

ألف- الإطار القانوني الدولي

تنطوي المحفوظات على أهمية بالغة في ضمان الحق في معرفة الحقيقة. وتعود جذور الحق في معرفة الحقيقة إلى القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحق الأُسر في معرفة مصير أقاربها، إلى جانب التزام الدول بالبحث عن الأشخاص المفقودين[٤].

وقد اعترفت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، صراحةً، بحق أسر ضحايا الاختفاء القسري في معرفة الحقيقة، جنباً إلى جنب مع الحق في عدم التعرض للتعذيب أو سوء المعاملة، على خلفية المعاناة والتوتر الذي يعاني منه أقارب الضحايا[٥]. واتبعت اللجنة النهج نفسه فيما يتعلق بقضايا الإعدام السري[٦].

وثمة اعتراف صريح بالحق في معرفة الحقيقة في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وعلى وجه التحديد، فإن المادة ٢٤ لا تعرف "الضحية" على أنه الشخص المختفي فحسب بل أيضاً كل شخص عانى من ضرر ناجم بشكل مباشر عن اختفاء قسري. وتنص أيضاً على أن لكل "ضحية الحق في معرفة الحقيقة عن ظروف الاختفاء القسري، وسير التحقيق ونتائجه ومصير الشخص المختفي. وتتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة في هذا الصدد."

---

(٤) البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، المادة ٣٢. وانظر أيضاً المرجع نفسه، المادة ٣٣، واتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة ١٦.

(٥) انظر، على سبيل المثال، *كوينتيروس ضد أوروغواي*، البلاغ رقم ١٩٨١/١٠٧، الآراء المعتمدة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٣، الفقرة ١٤.

(٦) *ستاسيلوفيتش ضد بيلاروس*، البلاغ رقم ١٩٩٩/٨٨٧، الآراء المعتمدة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، الفقرة ٩-٢.

وفي عام ١٩٩٧، قدم لويس جوانيه إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات دراسة تبين المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب[٧]. وأكدت هذه المبادئ، في جملة أمور، على حق الضحايا أو الأشخاص المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بهم في أن يعرفوا حقيقة ما حدث. وقد حُدّثت هذه المبادئ في عام ٢٠٠٥[٨] وكان لها منذ تقديمها في عام ١٩٩٧ دور مؤثر في الجهود المحلية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب.

وتؤكد المجموعة المستوفاة من هذه المبادئ حق الأفراد في معرفة الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتعترف بالدور الهام الذي تضطلع به المحفوظات في إعمال هذا الحق، وتشدد على واجب الدول في صون المحفوظات لتيسير معرفة هذه الانتهاكات[٩].

ووفقاً للمبدأ ٢، فإن لكل شعب "حق غير قابل للتصرف في معرفة الحقيقة عن الأحداث الماضية المتعلقة بارتكاب جرائم شنيعة وعن الظروف والأسباب التي أفضت، نتيجة الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية لحقوق الإنسان، إلى ارتكاب هذه الجرائم". ويبين المبدأ ٤ بمزيد من التفصيل أن للضحايا ولأسرهم، بغض النظر عن اللجوء إلى أية إجراءات قضائية، "حق غير قابل للتقادم في معرفة الحقيقة بخصوص الظروف التي ارتكبت فيها الانتهاكات وبخصوص مصير الضحية في حالة الوفاة أو الاختفاء".

ويُساعد سعي الضحايا إلى الحصول على معلومات من المحفوظات في تمكينهم من إعمال حقهم في معرفة الحقيقة[١٠]. ويطلب المبدأ ٥ من الدول صراحة "ضمان الاحتفاظ بمثل هذه السجلات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وإمكانية الاطلاع عليها"[١١]. وفي هذا الصدد، فإن المبدأ ١٤ ينص كذلك على أن "الحق في المعرفة يستتبع وجوب حفظ السجلات. وينبغي تطبيق تدابير وجزاءات تقنية لمنع أي إزالة أو تدمير أو إخفاء أو تزوير للسجلات، ولا سيما لغرض ضمان إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان و/أو القانون الإنساني من العقاب".

---

(٧) E/CN.4/Sub.2/1997/20/Rev.1.

(٨) E/CN.4/2005/102/Add.1.

(٩) المرجع نفسه، المبادئ ٢-٥.

(١٠) ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن لكل إنسان "الحق في حرية التعبير؛ ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات وتلقيها ونقلها" (المادة ١٩-٢). وانظر تقريري المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، السيد عابد حسين، المقدمين وفقاً لقراري لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٧/٢٦ و١٩٩٩-١٩٣٦ (E/CN.4/1998/40 وE/CN.4/2000/63)؛ و"دراسة عن الحق في معرفة الحقيقة" (E/CN.4/2006/91)، الفقرتان ٣١ و٤٣. وانظر أيضاً محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، *Gomes Lund et al.* v. *Brazil*, Judgement of 24 November 2010, Series C, No. 219, para. 201.

(١١) ينص المبدأ ١٨ أيضاً على أنه "ينبغي اتخاذ تدابير لوضع كل مركز من مراكز حفظ السجلات تحت مسؤولية مكتب يحدد لهذا الغرض بالذات". ويوصى كذلك بما يلي: "ينبغي، عند جرد السجلات المخزونة وتقييم موثوقيتها، إيلاء اهتمام خاص للسجلات المتعلقة بأماكن الاحتجاز وغيرها من مواقع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و/أو القانون الإنساني، مثل التعذيب، ولا سيما عندما لا يتم بصورة رسمية الاعتراف بوجود هذه الأماكن". ويُتوقع من البلدان الثالثة "إبداء التعاون بغية تقديم أو استعادة السجلات من أجل إثبات الحقيقة".

وينص المبدأ ١٥ على وجوب تيسير سبل اطلاع الضحايا على المحفوظات، وعند الاقتضاء، تيسير سبل اطلاع الأشخاص المتهمين الذين يطلبونها من أجل إعداد دفاعهم. وفيما يتعلق بالمحفوظات التي تتضمن أسماءً، فإن المبدأ ١٧ ينص على أنه "يحق لكل فرد أن يعرف ما إذا كان اسمه مذكوراً في سجلات الدولة، فإذا كان الأمر كذلك فله، بموجب حقه في الاطلاع عليها، أن يطعن في صحة المعلومات التي تخصه وذلك بممارسة الحق في الرد"[١٢].

ومن المهم ذكر أن المجموعة المستوفاة من هذه المبادئ تؤكد على وجوب إتاحة سبل الاطلاع على المحفوظات لمؤسسات العدالة الانتقالية المكلفة بتحديد الظروف المحيطة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، فضلاً عن هذه الانتهاكات نفسها. وينبغي للدول أن تتيح للمحاكم ولجان التحقيق غير القضائية، وكذلك المحققين الذين يرفعون تقاريرهم إليها، إمكانية الاطلاع على المحفوظات ذات الصلة. ولا يجوز الحرمان من الاطلاع على المحفوظات تذرعاً بالأمن القومي إلا في الظروف الاستثنائية التالية: '١' حينما ينص القانون على التقييد؛ '٢' إثبات الحكومات أن فرض هذا التقييد أمر ضروري في مجتمع ديمقراطي لحماية مصالح الأمن القومي المشروعة؛ وقد أثبتت الحكومة أن الحظر ضروري في مجتمع ديمقراطي لحماية مصالح الأمن القومي المشروعة؛ '٣' خضوع الحرمان من الاطلاع على المحفوظات لمراجعة قضائية مستقلة[١٣]. ومع ذلك، فإن المجموعة المستوفاة من المبادئ تشدد أيضاً على وجوب تطبيق هذا المبدأ في إطار الاحترام الكامل لشواغل الخصوصية المنطبقة، ولا سيما فيما يتعلق بشواغل الضحايا والشهود الآخرين المتصلة بالسرية[١٤]. وبالمثل، فهي تنص أيضاً على ضرورة تيسير الاطلاع على السجلات لأغراض البحث التاريخي، ولكن ينبغي أن يكون ذلك مرهوناً "بقيود معقولة تستهدف الحفاظ على خصوصية وأمن الضحايا وغيرهم من الأفراد"[١٥].

---

(١٢) "يُقصد بالسجلات الاسمية، لأغراض هذا المبدأ، السجلات التي تحتوي على معلومات تمكِّن، بشكل مباشر أو غير مباشر، من التعرف على هوية الأفراد الذين تخصهم". وينص المبدأ ١٧ على أنه "ينبغي أن تتضمن الوثيقة المطعون فيها، إحالة إلى الوثيقة التي تطعن في صحتها، وأن تتاح الوثيقتان معاً كلما طُلب الاطلاع على الأولى".

(١٣) انظر أيضاً *المبادئ العالمية لعام ٢٠١٣ بشأن الأمن القومي والحق في الحصول على المعلومات* (مبادئ تيشوان) التي تحدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بكيفية ضمان اطلاع الجمهور على المعلومات الحكومية، إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة الشواغل الأمنية الوطنية المشروعة. وتتناول أيضاً عمليات العدالة الانتقالية وتنص على أنه ينبغي الدولة الخلف "أن تعمل فوراً على حماية أي سجلات تتضمن تلك المعلومات التي أخفتها الحكومة السابقة، وكفالة سلامة تلك السجلات والكشف عنها بلا إبطاء." (انظر المبدأ ١٠).

(١٤) المبدأ ١٦. وينص المبدأ ١٧ أيضاً على أنه "يجب موازنة الاطلاع على ملفات لجان التحقيق بما يتوقعه الضحايا وغيرهم من الشهود الذين يشهدون لصالحهم من سرية مشروعة، وفقاً للمبدأين ٨(و) و١٠(د)". وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة ١٧ على حق كل شخص في عدم التعرض، على نحو تعسفي أو غير مشروع لتدخل في خصوصياته. ومن ثم، فإن الدول الأطراف ملزمة بعدم التدخل في هذا الحق، ما لم يُسمح بمثل هذا التدخل بموجب القانون الذي ينبغي أن يكون في حد ذاته متفقاً مع أحكام العهد ومراميه وأهدافه. وتكون الدول الأطراف ملزمة أيضاً بتوفير إطار تشريعي يحظر تدخل أي شخص طبيعي أو اعتباري في الحق في الخصوصية. وانظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ١٦(١٩٨٨) بشأن الحق في حرمة الحياة الخاصة.

(١٥) المبدأ ١٥.

وعلاوة على ذلك، تقدم اجتهادات الهيئات الإقليمية لحقوق الإنسان إرشادات هامة بشأن مجموعة من قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بالمحفوظات، بما في ذلك سبل الاطلاع عليها[١٦].

باء- ما هي المحفوظات؟

"المحفوظات" هي كلمة يتعين فهمها ضمن السياق. ويشكل مصطلح "المحفوظات"، في بعض البلدان واللغات، مرادفاً لمصطلح "السجلات". ولأغراض هذه الأداة، فإن "السجلات" تعني المواد والوثائق، أياً كان شكلها المادي، التي أعدتها أو استلمتها إحدى المؤسسات أو المنظمات في إطار عملها أو أثناء وفائها بالتزاماتها القانونية. وتشير "المحفوظات" إلى السجلات الطويلة الأجل أو الدائمة الأهمية، وكذلك إلى المؤسسة التي تديرها بها والمبنى الذي يضمها.

وتوجد السجلات الهامة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عهدة الحكومات (الوطنية والإقليمية والمحلية) والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. كما يمتلك الأفراد وثائق مهمة لحماية حقوقهم الخاصة وحقوق الآخرين.

وتدير كل منظمة من المنظمات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية السجلات الخاصة بها، وتتحكم في سبل الوصول إليها وتصون المحفوظات الخاصة بها[١٧]. وبالمثل، فإن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص تمتلك سجلات خاصة بها وتتحكم في سبل الوصول إلى هذه السجلات وتقرر مصيرها[١٨].

---

(١٦) لاحظ أن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان قد اعتبرت دوماً أن رفض الدول إتاحة إطلاع أقارب على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة يشكل انتهاكاً لحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وانظر على سبيل المثال، *Bámaca Velásquez* v. *Guatemala*, Judgement of 25 November 2000, Series C, No. 70, para. 160؛ وأيضاً *Claude Reyes and others* v. *Chile*, Judgement of 19 September 2006, Series C, No. 151. وفيما يتعلق بالمعلومات التي جمعتها الأنظمة السابقة والتي لا تزال تحتفظ بها الدولة، ركزت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على وجه التحديد على انتهاكات الاتفاقية الأوروبية التي تنشأ عن حجب الدولة للوثائق ورفض إتاحة اطلاعهم عليها بشكل كامل (انظر، على سبيل المثال، *Association "21 December 1989" and others* v. *Romania*, application No. 33810/07, Judgement of 25 May 2011؛ وأيضاً *Antonieta Tudor* v. *Romania*, application No. 23445/04, Judgement of 24 September 2013؛ و*Turek* v. *Slovakia*, application No. 57986/00, Judgement of 14 February 2006). وتناولت أيضاً عدم تمكن المشتكين من الطعن في المعلومات الواردة في هذه الوثائق (انظر *Kamburov* v. *Bulgaria*, application No. 14336/05, Decision of 6 January 2011). وانظر أيضاً مجلس أوروبا، لجنة الوزراء، Recommendation No. R (2000) 13 on a European policy on access to archives.

(١٧) على سبيل المثال، يضع قسم إدارة المحفوظات والسجلات التابع للأمم المتحدة لصالح المنظمة السياسات المتعلقة بالخدمات الأساسية في مجالي الاحتفاظ والمراجع، بما في ذلك مكونات الأمانة العامة ومجلس الأمن والهيئات الفرعية.

(١٨) تحتاج الأعمال التجارية إلى وضع إجراءات لحفظ سجلاتها، لا سيما إذا كان لعملها تأثير مباشر على حقوق الإنسان، مثل الأعمال التجارية في قطاع الصحة أو القطاع البيئي. وتتحكم المؤسسات الدينية والتعليمية والطبية والأحزاب السياسية جميعها في سجلاتها وتقرر مصير محفوظاتها. وتضطلع المنظمات غير الحكومية إما بالاحتفاظ بسجلاتها بنفسها أو إيداعها لدى جهة موثوقة تنقل إليها السجلات التي لم تعد بحاجة إليها في أعمالها الجارية.

ويمكن أن توجد السجلات ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان في أي شكل مادي، من الصورة الورقية إلى وسائط الإعلام المسموعة والمرئية والإلكترونية. وحتى فترة التسعينات من القرن الماضي، كانت معظم السجلات والوثائق الشخصية مواد ورقية، وصوراً فوتوغرافية، وتسجيلات صوتية وتسجيلات فيديو، وأفلام وخرائط ورسوم معمارية. وتتزايد الآن هيمنة السجلات الإلكترونية.

وفي حين أن بعض السجلات متاحة للجمهور، فإن سجلات أخرى قد تتضمن معلومات حساسة، ولذلك فهي سرية أو مغلقة[١٩]. وقد تتاح هذه السجلات للجمهور، تبعاً لمستوى سريتها، بعد تنقيح[٢٠] المعلومات الحساسة، أو قد تبقى سرية ولا تتاح إمكانية الاطلاع عليها إلا لأغراض محدودة ولعدد محدود من الأشخاص، مثل المدعين العامين ومحامي الدفاع والمتهمين والقضاة المكلفين بالمحاكمات المحددة.

جيم- من السجلات إلى المحفوظات

لجميع السجلات دورة حياة. ويجري خلال المرحلة الأولى إنشاؤها أو استلامها واستخدامها بفعالية (السجلات المتداولة)، ولا تستخدم خلال المرحلة الثانية إلا من حين لآخر (السجلات شبه المتداولة)، وأخيراً، فإن السجلات تصان في المحفوظات لأغراض تاريخية أو تتلف حينما تنتفي حاجة المكتب الذي أنشأها إليها (السجلات غير المتداولة). ولا يمكن لكل منظمة حفظ كل سجل أنشأته. وتتمثل إحدى المهام الأساسية التي يضطلع بها موظفو المحفوظات في تحديد قيمة السجلات والتصرف فيها. وتبقى معظم السجلات ذات قيمة إلى حين تحقيق غرضها الإداري أو المالي أو القانوني، ويمكن بعد ذلك إتلافها، ولكن البعض منها يمتلك قيمة طويلة الأجل كدليل يثبت ما أنجزته منظمة من المنظمات أو لأنها تتضمن معلومات فريدة عن الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء أو الظواهر[٢١]. وتُحفظ هذه السجلات كمحفوظات (سجلات دائمة الأهمية).

١- السجلات المتداولة

تشكل الإدارة الجيدة للسجلات طوال دورة حياتها جزءاً من التدبير الجيد. وتمثل عنصراً أساسياً في التوثيق السليم والموثوق للإجراءات والمعاملات، وينبغي أن تبدأ هذه الإدارة مع إنشاء السجلات. وتحرم وثائق الخدمات الاجتماعية غير الدقيقة، على سبيل المثال، البعض من الحصول على الخدمات وتقدم فوائد متعددة لأشخاص آخرين؛ ويمكن أن تؤدي

(١٩) على سبيل المثال، إفادات الشهود التي تتضمن مواد قد تكشف عن هوية الشهود المحميين أو ضحايا الاغتصاب أو العنف الجنسي أو الأطفال الضحايا أو الأطفال المقاتلين.

(٢٠) التنقيح هو عملية إزالة معلومات سرية من وثيقة قبل إصدارها.

(٢١) يمكن، على سبيل المثال، إتلاف العقود المتعلقة بخدمات البوابين، في حين تتميز الملفات المتعلقة بأحد الأشخاص (الدليل الذي يثبت ما قامت به الشرطة) وسجلات التعداد (المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين يعيشون في المنطقة) بصفة الدوام.

سجلات الأراضي غير الكاملة إلى التشرد وفقدان الممتلكات. ويمكن أن تعرض المعلومات غير الدقيقة في مجال الخدمات الطبية الأرواح للخطر.

وهناك عدد متزايد من الوثائق الدولية التي تتناول إدارة السجلات المتداولة. وأكثر هذه الوثائق أهمية هو المعيار الدولي ISO 15489 للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي في إدارة السجلات، والذي صدر في عام ٢٠٠١[٢٢]. ويوصي هذا المعيار بضرورة أن تستند القرارات المتعلقة بالسجلات التي يتعين حفظها والسجلات التي يتعين إتلافها إلى تقييم الاحتياجات التجارية واحتياجات المساءلة المتعلقة بالسجلات وحقوق ومصالح جميع أصحاب المصلحة في السجلات. وهو يبين ضرورة الإبقاء على السجلات التي توثق حقوق وواجبات الأفراد والمنظمات وتساهم في بناء الذاكرة التاريخية والثقافية.

٢- *السجلات شبه المتداولة*

ينبغي أن تودع جميع السجلات شبه المتداولة بصورة ملائمة. ويشكل هذا الإيداع مرحلة دورة الحياة التي تكون فيها السجلات أكثر عرضة للإتلاف الناجم عن الإهمال، لكونها لا تستخدم بصورة يومية من طرف الكيان الذي أنشأها ولم تعد تشكل جزءاً من المحفوظات الرسمية. وقد يكون من الصعب أو من المستحيل إصلاح ما تضرر من السجلات شبه المتداولة. ومن المهم ضمان تخزين السجلات الإلكترونية والسجلات المسموعة والمرئية شبه المتداولة والحفاظ عليها بصورة صحيحة. ويتطلب ذلك وجود معدات متخصصة وموظفين مدربين وتمويلاً كافياً.

ويجوز للوكالات الحكومية، ولا سيما الجيش والشرطة، إدارة السجلات شبه المتداولة الخاصة بها. وفي حالات أخرى، تدير المحفوظات الوطنية مرفق تخزين وترسل جميع قطاعات الحكومة السجلات إلى هذا المرفق. وفي القطاع الخاص، تدير الهيئة المنشئة للسجلات في العادة السجلات شبه المتداولة الخاصة بها، سواء أكانت من الجهات المتبرعة أو غير المتبرعة بسجلاتها الدائمة لنظام من نظم المحفوظات.

٣- *السجلات غير المتداولة والسجلات الدائمة الأهمية*

يحتاج كل بلد إلى الحفاظ على التراث الوثائقي لحكومته وللمؤسسات غير الحكومية والأفراد. ويُحتفظ بالسجلات في مؤسسة للمحفوظات حينما تنتفي حاجة الكيان الذي أنشأها إليها ولكنها تثبت أنها ذات أهمية دائمة. ويمكن أن يتركز نظام المحفوظات الوطني في مؤسسة واحدة أو أن يشمل نُظم محفوظات حكومية وغير حكومية مختلفة وذات مسؤوليات منفصلة. وتتألف معظم نظم المحفوظات الوطنية من عدة مؤسسات، تتراوح من المؤسسات الحكومية على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية) إلى المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص (الأعمال التجارية ونقابات العمل والكنائس، وما إلى ذلك). وبغض النظر عن عدد المؤسسات، فإن نظام المحفوظات الوطني ينبغي أن يتميز على نحو مثالي بالخصائص التالية:

---

(٢٢) ينطبق المعيار ISO 15489 على جميع السجلات، الحكومية وغير الحكومية والتجارية وغير التجارية. ويتيح جميع معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي إما البلد العضو في المنظمة (غالباً ما يكون وزارة التجارة) أو المنظمة الدولية للتوحيد القياسي نفسها.

على المستوى الوطني

١- تعيين مؤسسة واحدة أو أكثر لها صلاحية اختيار السجلات الحكومية المراد حفظها على جميع المستويات وحفظ هذه السجلات وإتاحتها.

٢- تعيين مؤسسة واحدة أو أكثر لها صلاحية قبول السجلات التي تتبرع بها منظمات غير حكومية والوثائق الشخصية لضمان حفظ تاريخ البلد برمته وليس مجرد تاريخ الحكومة ومنتسبيها.

٣- وضع إطار شامل من القوانين المتعلقة بالسجلات الحكومية، بما في ذلك وضع قانون للمحفوظات، وقانون يتعلق بالاطلاع على المحفوظات أو بحرية الحصول على المعلومات، وقانون لحماية الخصوصية أو البيانات. وينبغي أن تؤكد هذه القوانين أن مسؤولية حفظ السجلات الحكومية تقع على عاتق الدولة.

على مستوى فرادى نظم المحفوظات

١- وضع مسؤولية واضحة في كل مؤسسة محفوظات لتقييم سجلات المؤسسة الأم للتخلص منها أو لنقلها إلى المحفوظات، وتنظيم السجلات ووصفها، وإتاحة الوصول إليها وتوفير أقسام للمراجع.

٢- وضع استراتيجية لحفظ السجلات بجميع أشكالها المادية وامتلاك القدرة والمهارة التقنية اللازمة للقيام بذلك.

٣- توفير ما يكفي من الموارد للاضطلاع بالمهام المسندة، وإتاحة عدد كافٍ من الموظفين برواتب ملائمة، وتحمل مسؤولية الميزانية والموظفين.

٤- توفير المرافق المادية المأمونة والملائمة لحماية أنواع السجلات التي تحفظ فيها، فضلاً عن توفير المعدات المناسبة لحفظ السجلات وإتاحتها لأغراض البحث.

٥- وضع برامج تدريب مهني للموظفين طوال حياتهم المهنية، والالتزام بمدونة سلوك مهنية[٢٣]، والمشاركة في التطورات المهنية على الصعيد الدولي، واعتماد الممارسات النموذجية الدولية في مجال المحفوظات.

(٢٣) ترجمت مدونة السلوك المهنية التي اعتمدها مجلس المحفوظات الدولي إلى العديد من اللغات ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: www.ica.org/?lid=5555&bid=225 (accessed 24 October 2014).

ثانياً- إصلاح مؤسسات المحفوظات وإدارة المحفوظات

ألف- إصلاح المحفوظات أثناء المرحلة الانتقالية

يشكل وضع نظام محفوظات وطني محكم عنصراً ضرورياً لضمان حفظ السجلات الهامة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب أن يضمّ هذا النظام المؤسسات التي تحفظ السجلات الحكومية والمؤسسات التي تحفظ السجلات غير الحكومية والوثائق الشخصية. وحيث إن أهمية المحفوظات تصبح واضحة للعيان في مرحلة ما بعد النزاع أو ما بعد القمع، فإنه كثيراً ما يُطالب بإنشاء محفوظات جديدة ومتخصصة لحفظ مجموعة محددة من السجلات، ولا سيما إذا كان ينظر إلى مؤسسة المحفوظات الوطنية على أنها هيئة غير كفؤة أو لم تخضع للإصلاح أو ضعيفة أو فاسدة. وفي حين أن هذا الإجراء قد يكون خطوة مؤقتة ضرورية، وخصوصاً في البلدان التي شهدت انهياراً كاملاً للهياكل الأساسية، فإن الحل على المدى البعيد ينبغي أن يتمثل في إصلاح المحفوظات الوطنية[٢٤].

وينطوي حفظ جميع السجلات الحكومية في مؤسسة من مؤسسات المحفوظات الوطنية على ثلاث فوائد مهمة. فهو يساعد على تحسين الاتساق في تطبيق القيود والقواعد المتعلقة بالاطلاع علي السجلات المحفوظة بعد الانتهاء من

(٢٤) قررت الحكومة في بعض البلدان إنشاء هيئة مؤقتة للتعامل مع المحفوظات الحساسة من الناحية السياسية. وعادة ما يؤخذ بهذه الحلول المؤقتة نتيجة الوضع السياسي الذي لا يسمح بنقل السجلات بصورة عادية إلى المحفوظات الوطنية. وهذا هو النموذج المتبع في ألمانيا فيما يتعلق بمحفوظات وزارة أمن الدولة التي أُوكلت مؤقتاً إلى لجنة مستقلة عن دائرة المحفوظات الوطنية من أجل أن تنقل في نهاية المطاف إلى المحفوظات الوطنية. وفي غواتيمالا، عملت وحدة خاصة ضمن مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان لمدة أربع سنوات تقريباً على ترتيب السجلات التي عثر عليها في محفوظات الشرطة ووصفها ومسحها ضوئياً قبل نقلها إلى المحفوظات العامة لأمريكا الوسطى (Archivo General de Centro América). ولا ينبغي اعتماد هذا النموذج إلاّ حينما يتعذر التوصل سياسياً إلى حل آخر. وللحصول على استعراض عام عن وضع محفوظات أجهزة أمن الدولة والقوانين التي تحكمها، انظر مبادرة العدالة في المجتمعات المفتوحة، "Archives of State security service records", Briefing Paper, January 2013، ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/echr-janowiec-annex-20130116.pdf.

وضع هذه القواعد أو إصلاحها. فإذا كانت سجلات لجنة تقصي الحقائق، على سبيل المثال، موجودة في إحدى المؤسسات والمحفوظات الوطنية مودعة في مؤسسة أخرى، فإن سياسات تنسيق الاطلاع على السجلات ستكون صعبة، مع احتمال تمكن الجمهور من الاطلاع على أنواع معينة من الوثائق في إحدى المؤسسات وليس في مؤسسة أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن وضع مجموعات حساسة من السجلات في دار المحفوظات الوطنية سيتيح لموظفي المحفوظات الوطنية اكتساب الخبرة والثقة في التعامل مع المشاكل المتعلقة بالاطلاع على المحفوظات. وأخيراً، فإن إدارة نظام محفوظات وطني واحد هي أقل تكلفة من إدارة مؤسستين اثنتين. ويشكل ذلك أمراً يستحق أن تنظر فيه بجدية البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وقد يكون من المهم في بعض البلدان إنشاء مؤسسة محفوظات جديدة تخصص للسجلات غير الحكومية والوثائق الشخصية. ويشكل حفظ سجلات منظمات حقوق الإنسان تحدياً خاصاً. وإذا لم تكن منظمة من المنظمات مرتاحة لإيداع سجلاتها في المحفوظات الوطنية وإذا لم تكن هناك محفوظات بديلة داخل البلد، فإن المنظمة ستكون أمام خيار يتمثل إما في حفظ السجلات الخاصة بها مع تصاعد التكاليف التي تتحملها أو إرسال السجلات خارج البلد. ويعرض الخيار الأول السجلات لخطر التفتيش والمصادرة في حال تدهور الوضع السياسي، في حين يحرم الخيار الأخير البلد من جزء أساسي من تراثه الوثائقي[٢٥]. ويمكن لمؤسسات المحفوظات المستقلة التي تراعي حقوق الملكية الخاصة للجهات المانحة حفظ السجلات وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها وفقاً لتعليمات الجهات المانحة. وفي إطار نمط آخر، فقد أنشأت كولومبيا مؤسسة محفوظات لحقوق الإنسان لحفظ نسخ من الوثائق الصادرة عن "أشخاص طبيعيين أو اعتباريين"، بما في ذلك الإدارات الحكومية، والتي تتعلق بالنزاع المسلح، في حين ستواصل مؤسسة المحفوظات الوطنية حفظ سجلات الإدارات الحكومية[٢٦].

وقد اقترح أحياناً إخراج السجلات الحساسة من البلد لحفظها في مكان آمن مؤقتاً على الأقل، لأن المؤسسات الخارجية لديها الخبرة والموارد والدراية التقنية اللازمة للمساعدة على حفظ هذه السجلات وتنظيمها وتطوير قواعد بيانات لها وحفظها إلكترونياً عن طريق المسح الضوئي وإتاحة الاطلاع عليها إلكترونياً. بيد أنه ينبغي تفادي هذا الحل إلا في الحالات القصوى لكونه لا يساعد على تعزيز قدرات مؤسسات المحفوظات داخل البلاد[٢٧].

وأخيراً، ينبغي أن تراعى في جميع المراحل مشاركة فئات الضحايا والمجتمع المدني في إصلاح المحفوظات التي تتضمن سجلات عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومن المحتمل أن تؤمن هذه المشاركة المزيد من

---

(٢٥) للحصول على معلومات أساسية عن إدارة سجلات المنظمات غير الحكومية، انظر مجلس المحفوظات الدولي، *أرشيف المنظمات غير الحكومية ... تقاسم الذاكرة: دليل عملي من ٦٠ سؤالاً* (٢٠٠٤). ويمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/echr-janowiec-annex-20130116.pdf.

(٢٦) Ley de Víctimas y de Restitución de Tierra، العدد ١٤٤٨، يونيه/حزيران ٢٠١١، المواد ١٤٤-١٤٨.

(٢٧) أرسلت لجنة الحقيقة والمصالحة في ليبريا، على سبيل المثال، جميع سجلاتها إلى معهد جورجيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة، وتمثل هذه العملية، وفقاً لما أورده المعهد، أول مرة ترسل فيها لجنة وطنية لتقصي الحقائق سجلاتها إلى الخارج من أجل حفظها. وتختلف مسألة إخراج السجلات الأصلية من البلد اختلافاً تاماً عن إيداع نسخة آمنة منها في مكان آخر. انظر الفرع جيم من الفصل الخامس أدناه.

دعم الجمهور للسياسة الناجمة عنها، وتعمق الثقة في مؤسسة المحفوظات التي جرى إصلاحها حديثاً. وعلاوة على ذلك، فقد تساعد مشاركة الضحايا على ضمان أن تلبي السياسات المعتمدة بفعالية الاحتياجات الحقيقية.

باء- التحديات والمسائل التي يجب مراعاتها لدى إصلاح المحفوظات

بحكم التعريف، فإن جميع المحفوظات الوطنية تعمل في سياق سياسي. وعليه، فمن المهم فهم طريقة عمل نظام المحفوظات الوطني خلال فترة القمع أو فترة ما قبل النزاع من أجل وضع برنامج لبناء القدرات لمؤسسات المحفوظات في دولة يحكمها القانون. وإذا كان النظام السابق استبدادياً، فإن مؤسسة المحفوظات قد تكون قوية نسبياً ولكنها مسيّسة؛ وإذا كان البلد بصدد الخروج من فترة نزاع مسلح، فمن المحتمل أن تكون مؤسسة المحفوظات ضعيفة للغاية.

وفي العادة، فإن القانون الوطني ينص على أن المحفوظات الوطنية تتبع رئيس الدولة أو الوزارة المسؤولة عن دوائر الشرطة أو وزارة أخرى مثل وزارة الثقافة أو التعليم. ويمكن أن ينفذ أي خيار من هذه الخيارات، غير أن كل واحد منها يؤدي إلى ضغوط سياسية مختلفة. وقد تتميز المحفوظات الوطنية التابعة لرئيس الدولة بدرجة عالية من الوضوح في إطار الحكومة وتكون خاضعة لسيطرة سياسية محكمة. وقد يكون بإمكان المحفوظات الوطنية التابعة لوزارة الداخلية الحصول على السجلات من وزارات أخرى لاعتقاد هذه الوزارات أن وزارة الداخلية لا تتيح أبداً حرية إتاحة الاطلاع عليها. ومع ذلك، فهذا الخيار الأخير قد يشهد أيضاً سماح مؤسسة المحفوظات بالمزيد من الإتلاف للسجلات مقارنة بمؤسسة المحفوظات التابعة لرئيس الدولة أو للوزارات "ذات الطابع غير الصارم". وقد تلاقي مؤسسة المحفوظات الوطنية الموجودة في وزارة الثقافة أو التعليم صعوبة في إقناع الأجهزة العسكرية والأمنية بتحويل السجلات الحديثة إليها، حيث ينظر إليها على أنها لا تُعنى إلا بجانبي "التاريخ" أو "الثقافة" وأنها غير قادرة بما فيه الكفاية على حماية المعلومات المتعلقة بالأمن القومي.

وكثيراً ما تحتفظ الأجهزة العسكرية والأمنية ووزارة الخارجية بالمحفوظات الخاصة بها وتتحكم في سبل الاطلاع عليها، ولا سيما إذا كانت ترى أن المحفوظات الحكومية الأخرى غير مجهزة بما فيه الكفاية لحماية المعلومات ذات الأهمية للأمن القومي. على الرغم من أن هذه مؤسسات المحفوظات هذه تشكل جزءاً من نظام المحفوظات الوطنية، فإن علاقة العمل التي تربطها بالمحفوظات الوطنية قد تكون علاقة بسيطة أو معدومة.

١- حماية السجلات

قد تأمر الحكومات بإتلاف السجلات، قبل الفترات الانتقالية أو في أعقابها.

في تونس، أفاد أمين المحفوظات الوطنية في عام ٢٠١٢ أن "الكثير من محفوظات" الوزارة المكلفة بالدعاية التي تستهدف وسائط الإعلام الأجنبية قد "أتلفت بشكل كبير بعد فترة وجيزة من اندلا ع الثورة" وأن "ملفات بعض البلديات ومكاتب الشرطة المحلية، وكذلك ملفات معظم الفروع الإقليمية لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الحزب الحاكم المؤيد لزين العابدين بن علي، قد اختفت أيضاً"(أ).

وتعرضت السجلات العسكرية في المحفوظات الوطنية في العراق، على سبيل المثال، للإتلاف عن طريق الحرق قبل دخول الولايات المتحدة إلى بغداد في ٢٠٠٥(ب). وفي عام ١٩٨٩ دمرت اليونان "١٦ مليون ملف من الملفات الحكومية المتعلقة بالأنشطة السياسية للمواطنين" والتي يمتد تاريخها من فترة الحرب الأهلية ١٩٤٦-٤٩ إلى نهاية الديكتاتورية في ١٩٧٤(ج). وقد أشارت الكثير من الوثائق إلى إتلاف دائرة الأمن الاتحادي (كي جي بي) لسجلاته في أواخر عام ١٩٩١ في جمهورية ليتوانيا الاشتراكية السوفياتية السابقة(د)، مثلما أتلفت السجلات في بلدان أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهار النظام السوفياتي.

وقد تتعرض السجلات للسرقة. وعلى سبيل المثال، فقد سرقت كل من المستندات الورقية والحاسوب المحمول الذي يحتوي على سجلات لجنة تقصي الحقائق في بنما(هـ). ويحتمل أن موظفين حكوميين استولوا على التسجيلات أو أتلفوها. واستولى موظفون تابعون للدولة على سجلات أخرى تعود ملكيتها إلى لجنة تقصي الحقائق في بنما(و). وقد تأخذ السجلات حكومة لاذت بالفرار، كما كان الحال في رواندا في عام ١٩٩٤(ز). ويمكن التخلي عن السجلات ببساطة مثلما حدث في ليبيا بعد نهاية حكم معمر القذافي(ح).

(أ) Mischa Benoit-Lavelle, "Director of Tunisia's National Archives: 'We need action' on transitional justice", *Tunesialive*, 9 June 2012.

(ب) Carl Hartman, "Archives of Saddam rule were destroyed at Iraqi National Archives as Baghdad fell", *Associated Press*, 8 June 2004.

(ج) "Symbolic healing of Greek civil war's wounds", *New York Times*, 30 August 1989. حينما هددت هنغاريا بإتلاف محفوظات أجهزتها الأمنية خلال الحقبة الشيوعية، وجهت رابطة موظفي المحفوظات اليونانيين رسالة مفتوحة إلى الحكومة تشرح فيها الأضرار التي أصابت اليونان بسبب فقدان الملفات الأمنية وتحث الحكومة الهنغارية على عدم المضي قدماً في هذه الخطة. انظر: http://hungarianarchives.com/2011/03/04/society-of-greek-archivists-writes-to-hungarian-ambassador-in-athens (اطلع على الموقع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

(د) انظر على سبيل المثال، Romuald J. Misiunas, "The archives of the Lithuanian KGB", *Berichte des Bundesinstituts für ostwissenschaftliche und internationale Studien*, No. 3 (1994).

(هـ) Trudy Huskamp Peterson, *Final Acts: A Guide to Preserving the Records of Truth Commissions* (Baltimore, Maryland, Johns Hopkins University Press, 2005), pp. 72-73. ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Petersonfinpdf.pdf.

(و) المرجع نفسه.

(ز) Donatella Lorch, "Mugunga journal: A refugee camp hums with the spirit of home", *New York Times*, 18 July 1995.

(ح) Peter Bouckaert, "The Gaddafi files", *Foreign Policy*, 20 October 2011.

وجرى أيضاً الإبلاغ عن العديد من عمليات الاقتحام والاستيلاء على سجلات خاصة ومحفوظات المؤسسات غير الحكومية وحركات المعارضة خلال فترات القمع أو النزاع.

بعد سقوط دكتاتورية سالازار في البرتغال في عام ١٩٧٤، على سبيل المثال، تبين أن سجلات الشرطة السياسية تضم رسائل وصوراً فوتوغرافية ومستلزمات شخصية أخرى استولى عليها هذا الجهاز(أ). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، صادرت قوات الأمن في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي محفوظات مركز البحوث والمعلومات التذكارية، وهو منظمة خاصة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الأقراص الصلبة و"المحفوظات التي تغطي فترة ٢٠ عاماً من القمع السوفياتي ومعسكرات الاعتقال السوفييتية"(ب). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ اقتحم رجال مسلحون مكتب جمعية البحث عن الأطفال المفقودين (Pro-Busqueda)، وهي منظمة غير حكومية تعمل في السلفادور لتحديد مكان وجود الأطفال المفقودين في الحرب الأهلية التي دارت في ثمانينيات القرن الماضي، وأضرموا النار في المحفوظات وأتلفوا حوالي ٨٠ في المائة منها، وسرقوا حواسيب(ج).

(أ) Antonio Costa Pinto, "Settling accounts with the past in a troubled transition to democracy: The Portuguese case", in *The Politics of Memory: Transitional Justice in Democratizing Societies*, Alexandra Barahona de Brito, Carmen Gonzalez-Enriquez and Paloma Aguilar, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2001), p. 87. ولم تُعد الحكومة هذه المستلزمات إلى أصحابها؛ وقد ظلت مع سجلات الشرطة السياسية التي نقلت إلى المحفوظات الوطنية.

(ب) هيومان رايتس ووتش، "Russia: Police raid prominent rights group", 4 December 2008. ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: www.hrw.org/en/news/2008/12/04/russia-police-raid-prominent-rights-group.

(ج) Marcos Aleman, "Armed men burn records of El Salvador war missing", *Associated Press*, 14 November 2013. ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: http://bigstory.ap.org/article/armed-men-burn-records-el-salvador-war-missing.

وقد تكون سجلات المنظمات المحلية أكثر عرضة للخطر حتى من سجلات المنظمات العاملة في العاصمة الوطنية. وقد أرسلت بعض المنظمات غير الحكومية، خلال فترات القمع، سجلاتها أو نسخاً من أهم المواد إلى خارج البلاد من أجل حفظها.

٢- *موظفو المحفوظات*

قد يُنتقى الأشخاص الذين يُختارون لرئاسة المحفوظات خلال فترات القمع في المقام الأول بسبب ولائهم السياسي عوض اختيارهم على أساس معارفهم أو اهتمامهم بمجال المحفوظات. وقد لا يكون موظفو المحفوظات على علم بالمعايير الدولية الحالية المتعلقة بالممارسة وأخلاقيات المهنة. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما يعتمد موظفو المحفوظات الوطنية خلال فترات القمع استراتيجيات دفاعية، من قبيل التعامل مع السجلات القديمة التي تعد سجلات "آمنة" وترك السجلات

الأحدث قيد الانتظار. ولا تقر بعض مؤسسات المحفوظات بالسجلات التي تخزنها، وقد ينطوي وصف المحفوظات على تضليل متعمد لإخفاء المعلومات عن المستخدمين[٢٨].

ومن ثم، فإن إصلاح المحفوظات الوطنية قد يتطلب إحداث تغيير في قيادتها. وينبغي التحري عن الموظفين الرئيسيين في المحفوظات الوطنية[٢٩]. وينبغي للحكومة أن تعين رئيساً جديداً للمحفوظات استناداً إلى المؤهلات المهنية.

ويحتاج موظفو المحفوظات إلى التدريب، وإلى التعرف على المعايير الدولية والممارسات الجيدة والمعايير المهنية، وإلى مناقشة أخلاقيات المهنة التي تشدد على الدور المزدوج للمحفوظات التي توفر الخدمات لكل من الكيان الذي أنشأ السجلات وللجمهور الذي يستخدمها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المفيد للغاية وجود جمعية لموظفي المحفوظات في البلد، ولا سيما إذا كانت هناك أكثر من مؤسسة واحدة للمحفوظات. وقد تكون بعض الجمعيات قائمة في الدول القمعية ولكنها تمثل أدوات للدولة القمعية. وقد لا تحتاج جمعيات أخرى إلا إلى إعادة التنشيط. وتشكل مساعدة موظفي المحفوظات على تبادل المعلومات والخبرات وسيلة لبناء وتمكين مجتمع مهني يكون قادراً على التحدث كمجموعة وعلى تبيان القيم المهنية للجمهور.

٣- *قانون المحفوظات والاطلاع على المحفوظات*

غالباً ما تكون القوانين المتعلقة بالمحفوظات، خلال فترات القمع، قوانين قاصرة أو عرضة للإهمال. وقد تقتصر إمكانية اطلاع الجمهور على المحفوظات الحكومية على أنواع معينة من السجلات، من قبيل المحفوظات الأقدم عمراً، أو إتاحتها لجزء من الجمهور مثل الأكاديميين المؤيدين للنظام أو ممثلي الوكالات الحكومية.

وتنبغي مراجعة القانون الذي ينظم المحفوظات الوطنية لتحديد ما إذا كان يحتاج إلى تعديل أو إعادة الصياغة. وينبغي أن يتيح القانون العادي المتعلق بالمحفوظات لموظفي المحفوظات الوطنية إمكانية الاطلاع على سجلات جميع قطاعات الحكومة. وإذا كان من الواجب قطعاً السماح لهيئات حكومية معينة بحفظ المحفوظات الخاصة بها، فمن الضروري أن تنظم قواعد المحفوظات الوطنية المتعلقة بالممارسة المهنية، بما في ذلك القواعد المتعلقة بسبل الاطلاع، هذه المحفوظات وأن تكون لها صلاحية معاينة عملها والإشراف عليه. وينبغي أن يمنح القانون المحفوظات الوطنية صلاحية تقييد إمكانية الاطلاع على السجلات لأسباب تتعلق بالخصوصية أو لأسباب أخرى، والاحتفاظ بالمواد التي تصنف بأنها سرية. ويجب اعتبار السجلات الإلكترونية سجلات يتعين تقييمها ونقلها إلى المحفوظات الوطنية مثلما تدار جميع الأشكال المادية الأخرى

---

(٢٨) من المهم التذكير بأن هناك أمثلة عن موظفين شجعان أخفوا السجلات التي كانت عرضة للخطر. انظر، على سبيل المثال، المقابلة التي أجريت في عام ٢٠١٣ مع مدير المحفوظات الوطنية السينمائية في الجمهورية التشيكية. ويمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: www.radio.cz/en/section/one-on-one/staff-ruses-helped-preserve-valuable-footage-during-communism-says-nfa-head-bregant.

(٢٩) انظر *أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: فحص السجلات: إطار تشغيلي* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 06.XIV.9).

للسجلات[٣٠]. وفي حال النظر في وضع قوانين جديدة تتعلق بحرية الاطلاع على المعلومات أو الخصوصية، فإنه ينبغي مواءمة أحكام قانون المحفوظات المتعلقة بإمكانية الاطلاع على المحفوظات مع هذه القوانين.

٤- *التمويل والدعم اللوجستي*

قد يكون تمويل المحفوظات ضئيلاً خلال فترات تغيير النظام. وقد تشرف مؤسسات المحفوظات التي كانت تعمل في وقت من الأوقات عند مستوى معقول على الانهيار. ومن المرجح أن تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تحدياً كبيراً في تأمين الدعم المالي والتقني اللازم لإصلاح المحفوظات الوطنية. وقد يشكل إجراء تجديدات أو توفير حيز مادي إضافي للمحفوظات، فضلاً عن توفير المعدات اللازمة لحفظها، خطوة ضرورية. وسيكون التمويل ضرورياً أيضاً لتعيين موظفين مؤهلين أو تدريب موظفين جدد يعملون في مجال المحفوظات.

بحلول ربيع عام ٢٠٠٨، لم تكن المحفوظات الوطنية في سيراليون، على سبيل المثال، والتي نظمت بمساعدة خبير في مجال المحفوظات في خمسينيات القرن الماضي، تتوفر على مصدر مضمون للتزود بالكهرباء، ولا على أية وسائل لمراقبة درجة الحرارة أو الرطوبة، ولا على أية تدابير أمنية مناسبة، ومعدات سمعية بصرية، وآلات نسخ عاملة، ولم تكن تمتلك حاسوباً واحداً. واستمر حتى الآن وصول سجلات مهمة إليها، بما في ذلك سجلات برنامج سيراليون للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج بعد انتهاء النزاع.

جيم- الخطوات والاستراتيجيات والاحتياجات من الموارد

يجب على السلطات المقبلة أن تتخذ، خلال الفترات الانتقالية، خطوات فورية لتأمين محفوظات المؤسسات التي شكلت الأجهزة القمعية للحكومة السابقة أو النظام السابق. وينبغي أن تتضمن هذه الخطوات التكفل بالمحفوظات، وتفويض هيئة محددة بالإشراف عليها، والسماح بوصف مهني لمحتوياتها، واعتماد سياسة واضحة بشأن إمكانية الاطلاع عليها، وإنشاء نظام يضبط سبل هذا الاطلاع.

ويشكل تحديد المحفوظات ذات الصلة بحقوق الإنسان وحمايتها وإتاحتها عملية معقدة وطويلة المدى. وتتمثل المراحل الأساسية الست في هذا الشأن فيما يلي: تقييم السجلات، ومسحها، وحيازتها، وترتيبها، ووصفها، وحفظها، واستعراض إمكانية الاطلاع عليها بما يؤدي إلى توفير قسم للمراجع.

وعلى الرغم من أن المناقشة التالية تركز على المهام العملية للمحفوظات، فإن اتخاذ القرارات في المؤسسة الحكومية أو غير الحكومية التي أنشأت السجلات ستحتاج إلى أن تتم قبل معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالمحفوظات.

---

(٣٠) نشر مجلس المحفوظات الدولي على موقعه الشبكي (www.ica.org) منشوراً بعنوان "Draft principles for archives and record legislation".

وغالباً ما يشكل هذه الإجراء الجزء الأشد تعقيداً في العملية والخطوة التي لا يحرز فيها غالباً أي تقدم. ويمكن للجهات الأجنبية توفير النماذج واقتراح الممارسات جيدة، ولكن الجهات الفاعلة الوطنية هي الطرف الوحيد القادر على سن القانون ووضع القواعد.

١- *التقييم*

ينبغي للسلطات المقبلة أن تأمر، خلال الفترات الانتقالية، بوقف مؤقت لجميع أشكال إتلاف السجلات الحكومية، مع فرض عقوبات جنائية على الإتلاف غير المصرح به. ومع ذلك، يجب ألا يكون تجميد هذا الإتلاف إلا لمدة وجيزة، لأنه من دون التصريح بإتلاف سجلات الأعمال الروتينية، فإن المكاتب الحكومية ستصبح سريعاً أماكن مختنقة بالورق وستصبح أنظمة الحاسوب مثقلة بأحمال تفوق طاقتها(٣١).

وينبغي للحكومة أن تُعيّن، خلال فترة التجميد، شخصاً موثوقاً به، وأمين المحفوظات الوطنية هو الشخص الأمثل في هذا الصدد، لاستعراض أية تعليمات عامة متعلقة بعمليات الإتلاف والتي وجهت إلى جميع الوكالات الحكومية، وتحديد التعليمات التي يمكن تفعيلها، وتلك التي ينبغي تنقيحها، وتلك التي ينبغي سحبها. وينبغي للقيّم أن يضطلع، في المرحلة المقبلة، بمراجعة أو استعادة أو تنقيح أية تعليمات صدرت لوكالات *محددة*، مثل المحاكم أو الأجهزة الأمنية. وأخيراً، فإن السجلات التي لا تنطوي على أية تعليمات بشأن التصرف فيها تحتاج إلى تقييم حتى يتسنى الاحتفاظ بها بشكل دائم أو إتلافها بعد مرور مدة محددة من الزمن.

٢- *مسح السجلات*

يُستفاد من المسوح في تحديد مكان السجلات ذات الصلة بحقوق الإنسان. وبالنظر إلى وجود السجلات في العديد من المؤسسات المختلفة، فمن المحتمل أن يحقق المسح أكبر قدر من النجاح إذا كان نطاقه محدوداً. وعلى سبيل المثال، فقد يحاول المسح تحديد مكان جميع سجلات صنف معين من الوكالات الحكومية (مثل جميع سجلات الشرطة)، أو السجلات الموجودة في مقاطعة واحدة أو نوع محدد من السجلات بغض النظر عن مكان وجودها (سجلات الأراضي أو سجلات الولادات والزيجات والوفيات). وقد يحاول مسح آخر تحديد مكان سجلات جميع المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في البلد.

ويمثل مسح السجلات المهمة الموجودة خارج البلد تحدياً خاصاً. وقد تكون عدة فئات من السجلات المحتفظ بها في الخارج موضع اهتمام المحفوظات الوطنية باعتبارها جزءاً من التراث الوطني وتكون مفيدة أيضاً لأحد التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان:

---

(٣١) لدى أية مؤسسة سجلات روتينية بأتم معنى الكلمة، مثل طلبات شراء اللوازم القرطاسية، ومخزونات المعدات المكتبية، والنسخ المكررة للإصدارات العامة – والتي يمكن إتلافها دون أن تتسبب في أي إخلال بكشف الحقيقة أو تأكيد حقوق الإنسان.

١- السجلات التي أرسلت أو أخذت إلى بلد آخر (على سبيل المثال، سجلات الحكومة التي أخذها آخر زعيم جمهوري في إسبانيا معه إلى المنفى في عام ١٩٣٩)(أ)؛

٢- السجلات التي نقلت إلى بلد آخر لحفظها، ولا سيما خلال فترات النزاع وعدم الاستقرار (على سبيل المثال، سجلات فترة الحرب الأهلية التي كانت بحوزة الاتحاد الوطني للعمل في إسبانيا (Confederación Nacional del Trabajo)، ومنحت للمعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي في أمستردام)؛

٣- السجلات المستولى عليها والمنقولة إلى بلد ثالث (على سبيل المثال، السجلات البنمية التي استولت عليها الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ أثناء عملية "القضية العادلة")(ب)؛

٤- الوثائق المتروكة في بلد آخر (على سبيل المثال، فإن سجلات اليابان المتعلقة بالحرب العالمية الثانية توجد الآن في مؤسسة محفوظات مقاطعة جيلين في الصين)(ج)؛

٥- السجلات التي أنشأها في الخارج مواطنون من البلد خلال فترة المنفى.

(أ) عادت هذه السجلات إلى إسبانيا في عام ٢٠١٣ ولكنها لا تزال في أيدي جهات خاصة، مع وجود نسخة منها مودعة في المحفوظات الوطنية لفرنسا والمركز الوثائقي للذاكرة التاريخية في سالامانكا، إسبانيا. انظر: Tereixa Constenla, "End to exile for a key political archive", El País, 26 December 2013. ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: http://elpais.com/elpais/2013/12/26/inenglish/1388070929_144060.html.

(ب) Douglas Cox, "The lost archives of Noriega: Emancipating Panamanian human rights documents in U.S. military custody", Boston University International Law Journal, vol. 32, No. 1 (Spring 2014).

(ج) "Japan's State role in wartime sex slaves documented", *Xinhua,* 9 January 2014؛ و"Japanese biological warfare crimes documented", *Xinhua*, 10 January 2014. ويمكن الاطلاع على كلتا الدراستين على الموقع التالي: www.xinhuanet.com/english/.

وتتمثل الخطوة الأولى في التعرف على هذه السجلات وتحديد مكانها، ومعرفة ما إذا كانت حكومية أو غير حكومية. ويمكن للسلطات الوطنية أن تقرر بعد ذلك ما إذا كانت تريد عودة هذه السجلات أو الحصول على نسخ منها(٣٢).

(٣٢) للحصول على معلومات أساسية عن عودة المحفوظات التي انتقلت إلى أماكن أخرى، انظر Hervé Bastien, "Reference dossier on archival claims"، و*Proceedings of the Internatonal Conferences of the Round Table on Archives*, Janus Special Issue, 1993-1995 (Paris)، *XXIX-XXXI*، و Trudy Huskamp Peterson, "Macro archives, micro States", *Archivaria*, No. 50 (Fall 2000).

٣- الحيازة والنقل

من الضروري أن تبقى السجلات الحكومية ذات الصلة بحقوق الإنسان في العهدة القانونية للحكومة. وإذا لم تكن هذه السجلات بالفعل في عهدة المحفوظات الوطنية، فمن الضروري أن تحصل هذه المحفوظات على هذه السجلات من الهيئات أو الوكالات التي تحتفظ بها. وتحتاج العديد من مؤسسات المحفوظات الوطنية إلى دعم لتأمين هذا النقل. وقد تحتاج قوانين أو لوائح المحفوظات إلى إصلاح لمنح مؤسسة المحفوظات الوطنية صلاحية الإلزام بنقل السجلات، أو قد يكون من الضروري إصدار أمر تنفيذي أو أمر من المحكمة لهذا الغرض. وحتى لو لم يكن بمقدور المحفوظات الوطنية أن تتعامل مع السجلات بصورة فورية، فإنه يظل من الأفضل نقل السجلات الحساسة إلى عهدة المحفوظات الوطنية وتوفير الأمن المادي لها عوض تركها لدى الوكالة التي أنشأتها أو لدى الجهة التي خلفت هذه الوكالة.

وقد تظل السجلات الدائمة للهيئات غير الحكومية لدى الكيان الذي أنشأها أو تُنقل إلى وصي آخر لحفظها. وإذا لم ترغب الهيئة غير الحكومية في الحفاظ على أرشيفها، فإنها قد تحتاج إلى المساعدة لتحديد مؤسسة محفوظات تضطلع بحفظ سجلاتها. وسيحتاج كلا الطرفين إلى المساعدة لوضع اتفاق يوثق عملية النقل ويضبط الاستخدام اللاحق للسجلات(٣٣).

٤- الترتيب والوصف

يكون وصف المواد المحفوظة في إحدى مؤسسات المحفوظات أمراً ضرورياً حينما يكون بإمكان الباحثين الاطلاع عليها بشكل فعلي. وإذا كانت السجلات مطلوبة لعمليات العدالة الانتقالية أو للدعاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن مؤسسة المحفوظات ستحتاج على الأقل إلى بعض الوقت للاضطلاع بالحد الأدنى من الترتيب والوصف والحفظ الضروري. وقد يتطلب ذلك بذل جهد كبير حسب درجة الضرر أو حالة عدم الترتيب(٣٤).

وإذا بقيت المحفوظات اللازمة لعملية العدالة الانتقالية في أيدي الوكالة التي أنشأتها والتي لا ترغب في السماح لموظفي المحفوظات بوصف السجلات التي بحوزتها، فإن بإمكان مؤسسة العدالة الانتقالية أن تلتمس، مع مؤسسة المحفوظات، أمراً من المحكمة بتسمية مجموعة من موظفي المحفوظات بوصفهم "خبراء خاصين" تابعين للمحكمة لغرض وصف السجلات الموجودة وتقديم تقارير إلى المحكمة. وسيوفر ذلك، كحد أدنى، معرفة السجلات الموجودة.

---

(٣٣) توجد العديد من عينات الاتفاقات القانونية في المصنفات المتعلقة بالمحفوظات، انظر، على سبيل المثال، Gary M. Peterson and Trudy Huskamp Peterson, *Archives and Manuscripts: Law* (Chicago, Illinois, Society of American Archivists, 1985), pp. 28-34. ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: http://files.archivists.org/pubs/free/Archives&Mss-Law.pdf.

(٣٤) قد تحتاج مجموعات السجلات الكبيرة للغاية وغير المنظمة إلى عشرات الأشخاص لترتيبها ووصفها بصورة كاملة لمدة تستغرق عدة سنوات؛ وهذا ما حدث مع محفوظات الشرطة في غواتيمالا.

ويتمثل عنصر الضبط الأول للسجلات المنقولة في وضع سجل رئيسي يحدد مكانها. وتكشف هذه الأداة الهامة لمؤسسة المحفوظات عما لديها من سجلات وعن مكان وجودها المادي. وعادة ما يكون هذا السجل في صورة قاعدة بيانات إلكترونية، ولكنه قد يحفظ أيضاً في صورة ورقية.

وينبغي أن توصف المحفوظات، بعد الانتهاء من مرحلة الضبط المادي الأولي، وفقاً للمعايير الدولية[٣٥].

ويحدد وصف المحفوظات ويُبيّن كل من محتوى السجلات (ما هي المعلومات الواردة في السجلات) والسياق (ما هي الجهة التي أنشأتها وما هي الوظيفة المنوطة بها لدى إنشائها). ويحتفظ موظفو المحفوظات بسجلات الكيان الذي أنشأها (حماية المصدر) مع الحفاظ، إن أمكن، على النظام الأصلي للسجلات. ويساعد تحديد المصدر والنظام الأصلي على حماية الأدلة الواردة في السجلات. وعلى سبيل المثال، فإذا احتفظت الشرطة ببطاقة فهرسة عن الأشخاص موضع الاهتمام وكانت هذه البطاقة تحيل إلى وثائق عبئت وفق ترتيب عددي، فإن الاحتفاظ بالوثائق وفق هذا الترتيب سيتيح للباحث الاطلاع بسهولة على الوثيقة ذات الصلة بالاستناد إلى ما ورد في البطاقة.

وأخيراً، فإن على مؤسسات المحفوظات نشر الوصف للجمهور، سواء أكان ذلك في شكل إلكتروني أو مطبوع.

٥- *الحفظ*

يتطلب الحفظ وجود بناء آمن يتربع على مساحة كافية لجميع السجلات، وظروفاً بيئية مناسبة لكل شكل مادي من المواد المخزنة، وحاويات لحماية السجلات، ومعدات لعرض السجلات ونسخها والمحافظة عليها.

وتشكل حماية السجلات من الدخلاء مصدر قلق بالغ في حالة المحفوظات التي تعنى بالمواد المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد يكون من اللازم تحويل السجلات إلى موقع تخزين أكثر أمناً، وقد تدعو الحاجة إلى تركيب معدات لإطفاء الحرائق أو أجهزة لكشف التسلل أو إنشاء دائرة جديدة للحراسة.

ويشكل الحصول على بناء مناسب للمحفوظات والاستمرار في المراقبة البيئية أحد التحديات التي تواجه معظم البلدان. وأصدرت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي في عام ٢٠٠٣ المعيار الدولي ISO 11799 المتعلق بمتطلبات تخزين الوثائق الخاصة بمواد المحفوظات والمكتبات. ومن الضروري أن تسعى مؤسسات المحفوظات إلى إقامة مبان تفي بهذه المتطلبات[٣٦].

---

(٣٥) نشر مجلس المحفوظات الدولي المعيار الدولي العام لوصف المحفوظات بعدة لغات على موقعه الشبكي: www.ica.org/10207/standards/isadg-general-international-standard-archival-description-second-edition.html (اطلع على الموقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤). ويمكن أيضاً الاطلاع على الدراسة المرتبطة بهذا المعيار والمعنونة "Access to Memory (ICA-AtoM) open-source software" من خلال مجلس المحفوظات الدولي.

(٣٦) فيما يتعلق بالمشورة التي قدمها مجلس المحفوظات الدولي بشأن هذا الموضوع، انظر Hans-Peter Jost, "Concevoir un bâtiment d'archives: Une méthode" (2003). ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: www.ica.org/11195/toolkits-guides-manuals-and-guidelines/conceive-an-archive-building-a-method.html.

وبالإضافة إلى الشواغل الأمنية والبيئية، يجب على مؤسسات المحفوظات أن تحافظ على السجلات المادية. وتتوقف تكاليف الحفظ على الأشكال المادية للسجلات التي يتعين حفظها وعلى حالتها المادية لدى نقلها إلى المحفوظات. وقد تتطلب محاولة قراءة أقراص الحاسوب القديمة، واستعادة الأفلام السينمائية، ونسخ الصور الساكنة أو تسوية الخرائط تكاليف مختلفة. ويحتاج الموظفون إلى التدريب على تقنيات الحفظ الأساسية، وسيكون من اللازم تقديم تدريب إضافي للأشخاص الذين يتعاملون مع أشكال إلكترونية وسمعية وبصرية خاصة.

٦- *إمكانية الاطلاع وقسم المراجع*

يشكل الترخيص القانوني الواضح بقراءة السجلات عنصراً أساسياً آخر من عناصر الاطلاع الفعلي عليها. ويُنظّم الترخيص القانوني المتعلق بالاطلاع على السجلات الحكومية بوجه عام في قانون المحفوظات أو قانون الاطلاع على السجلات أو قانون حرية الاطلاع على المعلومات، وقانون حماية الخصوصية أو البيانات. ويرد الترخيص القانوني للاطلاع على سجلات المنظمات الخاصة أو الأفراد والتي نُقلت إلى مؤسسة للمحفوظات في صك النقل الذي جرى التفاوض بشأنه لدى الحصول على السجلات. ويكون الترخيص القانوني الذي يتيح الاطلاع على السجلات الخاصة التي يحتفظ بها الكيان الذي أنشأها، سواء أكان مؤسسة أو فرداً، بيد هذا الكيان. وتضطلع مؤسسات المحفوظات بمسؤوليتي نشر السجلات وفقاً للقوانين واللوائح وحجب المعلومات المشمولة بقيود قانونية.

وفي عام ٢٠١٢ اعتمد مجلس المحفوظات الدولي *مبادئ إتاحة الوثائق*[٣٧]. وتعكس هذه المبادئ أفضل الممارسات السائدة في جميع أنحاء العالم في مجال المحفوظات وتنطبق على المحفوظات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. ويشير المبدأ ٦ على وجه التحديد إلى مجموعة الأمم المتحدة المستوفاة من المبادئ. وقد استكملت الآن مبادئ مجلس المحفوظات الدولي بإرشادات تقنية بشأن إدارة المحفوظات في ظل القيود (*Technical guidance on managing archives with restrictions*)، وتقدم هذه الإرشادات مشورة وأمثلة عملية[٣٨].

وخلال الانتقال من مرحلة النظام القمعي أو حالة النزاع إلى مرحلة احترام سيادة القانون، فقد يكون من الضروري تعديل القوانين أو اللوائح التي تنظم الاطلاع على السجلات الحكومية حتى تتمكن المحفوظات من إتاحة الحصول على السجلات لأغراض التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وتحتاج معظم السجلات ذات الصلة بالدعاوى المتعلقة بحقوق الإنسان إلى أن تفرز على يد سلطة معنية بالمحفوظات أو سلطة أخرى قبل إتاحتها لأحد الأفراد أو لإحدى المؤسسات. ويجب أن تحدد جهة الاستعراض ما إذا كانت السجلات المطلوبة تتضمن معلومات يتعين، بموجب القوانين والأنظمة القائمة، حجبها عن الجمهور. ويشكل الفرز مهمة بطيئة ودقيقة، ويتطلب ساعات تصرف في القراءة واتخاذ القرارات، ويتبع ذلك تخصيص المزيد من الوقت لحذف

(٣٧) يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: www.ica.org/13619/toolkits-guides-manuals-and-guidelines/principles-of-access-to-archives.html (اطلع على الموقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٣٨) يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي: www.ica.org/15369/toolkits-guides-manuals-and-guidelines/technical-guidance-on-managing-archives-with-restrictions.html (اطلع على الموقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

العناصر التي لا يمكن إتاحتها وضبط المواد التي جرى حذفها. وعادة ما لا يكون موظفو المحفوظات الذين لم يسبق لهم التعامل مع المواد المتعلقة بحقوق الإنسان مدركين لحجم هذه المهمة، وكثيراً ما يحتاجون إلى تلقي التدريب على وضع نظام للتمحيص[٣٩].

وتتمثل أكثر المطالب شيوعاً خلال الفترة الانتقالية في الاطلاع على سجلات أجهزة المخابرات التابعة للجيش والشرطة[٤٠]. وينبغي أن تخضع هذه المطالب لتوقعات معقولة تتعلق بحماية خصوصية الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في السجلات، مثل الشهود وأفراد أسرة الشخص الخاضع للمراقبة والمتفرجين[٤١]. وإذا رأت الحكومة الجديدة أنه من غير الممكن أن تكشف للشخص موضوع الملف أو للجمهور أسماء هؤلاء الأشخاص، فمن الواجب مراجعة السجلات وتنقيح أجزاء منها، عند اللزوم، قبل أن تتمكن هذه الجهات من استخدامها في مجال البحث. وقد يؤدي ذلك إلى تأخر الكشف عن السجلات، ولكنه ضروري من أجل تحقيق التوازن بين الحاجة إلى إتاحة الاطلاع والحاجة إلى تأمين الخصوصية.

وتُطرح، بالإضافة إلى التنقيح، مسألتان خاصتان اثنتان، وهما على النحو التالي: هل يمتلك الشخص الوارد اسمه في الملف الصلاحية التي تتيح له أن يطلب من المحفوظات نشر ملفه، وهل يمكن لهذا الشخص إجراء تصحيحات أو عمليات حذف في السجل. وينبغي أن يسمح نظام الاطلاع على السجلات للشخص بأن يطلب من المحفوظات نشر ملفه، ويتوقف ذلك على شواغل الخصوصية والأمن للأشخاص الآخرين الواردة أسماؤهم في الملف. بيد أنه لا ينبغي السماح بإجراء تصحيحات أو حذف في ملف القضية. ووفقاً للمجموعة المستوفاة من المبادئ، فمن الواجب أن يسمح للشخص الوارد اسمه في الملف بأن يقدم إلى مؤسسة المحفوظات أية معلومات يرغب في تصحيحها، بحيث ستضعها مؤسسة المحفوظات في ملف منفصل يمكن الاطلاع عليه حينما يستخدم الملف الأصلي من طرف الباحثين.

وبعد الانتهاء من المراجعة والتنقيح، سيكون من الضروري أن تتيح المحفوظات السجلات القابلة للنشر للاستخدام. ويمكن أن تتراوح هذه الإتاحة من تقديم الوثائق في قاعة للمطالعة إلى توفير النسخ وإرسالها، أو مسح المواد ضوئياً ونشرها على موقعها الشبكي. ولكل عملية التكلفة المرتبطة بها. وإذا تم تضمين التسجيلات الصوتية أو أشرطة الفيديو في المواد التي ستجري إتاحتها، فإن المحفوظات ستحتاج إلى عرض المعدات على الباحثين أو إلى نسخ المواد رقمياً وإتاحتها إلكترونياً.

---

(٣٩) انظر المنشور "Technical guidance on managing archives with restrictions" من أجل الاطلاع على مناقشة مفصلة عن تقنيات الفرز.

(٤٠) انظر Antonio Gonzalez Quintana, "Archives of the security services of former repressive regimes" (Paris, UNESCO, 1997)، ويمكن الاطلاع على هذا المنشور الذي نقح في عام ٢٠٠٩ على الموقع التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001400/140074e.pdf. وفيما يتعلق بمحفوظات الشرطة، انظر Trudy Huskamp Peterson, "Securing police archives: A guide for practitioners" (Berne, Swiss Peace Foundation, 2013).

(٤١) لا يمكن لموظفي الحكومة في العادة إثارة الشواغل المتعلقة بالخصوصية من أجل حذف أسمائهم من الوثائق الرسمية التي أنشأوها في سياق عملهم: فعلى سبيل المثال، لا يمكن للشرطي الذي يضع تقريراً أن يحذف اسمه منه، ولا يمكن لموظف عسكري أن يحذف اسمه من أمر من الأوامر. وترى الأجهزة الأمنية، في بعض الحالات، أن بإمكانها حجب أسماء موظفيها من الكشف العلني لمنع تعرض هؤلاء الموظفين للأخطار أو المضايقات. وكثيراً ما يُعترض على ذلك في قضايا حرية المعلومات ويُحتج في ذلك بأن الأمر يتعلق بوجود خطر، وليست له علاقة بالخصوصية.

وقد تتاح للباحثين التابعين لإحدى مؤسسات العدالة الانتقالية فرص أكبر للاطلاع على السجلات مقارنة بالجمهور العام ويحتاجون إلى أماكن عمل بعيداً عن الأنظار. وينبغي لموظفي المحفوظات أن يراقبوا بصورة دائمة الباحثين الذين يستخدمون السجلات الأصلية. وسيكون لعدد أماكن البحوث المنفصلة المطلوبة لهذا الغرض تأثير على وقت الموظفين الذي سيصرف في أداء الواجبات التي تتطلبها قاعات البحوث. وعلاوة على ذلك، فإذا كان محتوى السجلات قد يثير اضطراباً عاطفياً لبعض الباحثين، فإن من المفيد تدريب موظفي المحفوظات على التقنيات التي يتعين استخدامها لدى التعامل مع الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة.

ثالثاً- استخدام السجلات في عمليات العدالة الانتقالية

من المرجح أن تبلغ احتياجات مؤسسات العدالة الانتقالية من المحفوظات ذروتها في الوقت الذي يجري فيه إصلاح مؤسسات المحفوظات وتنفيذ عمليات الحفظ. وتستند جميع عمليات العدالة الانتقالية إلى الوثائق. وقد تكون بعض السجلات مفيدة لعدد من عمليات العدالة الانتقالية، ولكن السجلات المطلوبة لبرامج الفرز تختلف في معظم الحالات عن تلك المطلوبة لعملية الجبر، وكلتاهما تختلفان عن السجلات المطلوبة للملاحقات القضائية أو لتقصي الحقائق.

ويتضمن هذا الفصل بعض الاقتراحات الرامية إلى مساعدة الباحثين على فهم السجلات وتحديد مكانها. ويناقش بعد ذلك أنواع السجلات التي غالباً ما تستخدمها بعض العمليات المحددة للعدالة الانتقالية والتي ينبغي أن تكون أول ما يتعين على مؤسسات المحفوظات أن تحصل عليه وتضطلع بترتيبه ووصفه وحفظه. وسيركز هذا الفصل على السجلات المستخدمة في التحقيقات والملاحقات القضائية، وتقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي وعمليات الجبر.

ألف- فهم المؤسسات وتحديد مكان السجلات

تتمثل الخطوة الأولى في استخدام السجلات في سياق عملية العدالة الانتقالية في فهم طرق عمل الدولة خلال فترة القمع أو قبل الصراع. وسوف يحتاج الباحثون بعد ذلك إلى فهم ثلاثة أمور عن كل مؤسسة من المؤسسات التي يعتزمون استخدام سجلاتها: '١' هيكل المؤسسة؛ '٢' الوظائف التي تؤديها؛ '٣' السجلات التي أنشأتها في إطار اضطلاعها بمهامها. وينطبق ذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه المؤسسة دائرة حكومية أو جماعة معارضة أو جهازاً شبه عسكري.

ويشمل فهم مهام المؤسسة ومجال نشاطها فهم ولايتها الجغرافية وعلاقاتها بالمنظمات والقوى الأخرى، وكذلك تاريخها والطريقة التي عملت بها في فترات مختلفة من وجودها.

وإذا كانت السجلات موجودة بالفعل في إحدى مؤسسات المحفوظات، فإن وصفها المدرج في نظام المحفوظات[٤٢] قد يتيح معلومات أولية عن هيكل هذه المؤسسة ومهامها. وإذا أجرى موظفو المحفوظات مسوحاً للسجلات فإن هذه النتائج ستكون مفيدة للغاية في معرفة المواد الموجودة، وعما إذا كانت موجودة في المحفوظات أم لا.

وتتضمن الخطوة التالية فهم السجلات داخل المؤسسة المستهدفة. ومن المحتمل أن يكون الجمهور وموظفو مؤسسة العدالة الانتقالية على حد سواء غير ملمين بطريقة تدفق السجلات في مؤسسة من المؤسسات وقد يجدون صعوبة في تحليل السجلات التي يحصلون عليها. ويمتلك موظفو المحفوظات الخبرة المتعلقة بتدفق الوثائق وتحليل الوثائق على حد سواء، وقد تكون معارفهم عظيمة الفائدة للباحثين. وتنطوي علامات الملفات التي تتضمنها إحدى الوثائق على معان هامة، وسوف يفهم موظف المحفوظات مغزاها بعد أن يتعامل مع نظام ترتيب الملفات لفترة من الوقت. وقد تستند التحقيقات إلى ورقات موجزة يعدها موظفو المحفوظات عن نظام الوثائق الذي يعثرون عليه، على سبيل المثال، في المحفوظات العسكرية، وعن كيفية "قراءة" وثيقة من الوثائق لاستخراج أكبر قدر ممكن من المعلومات منها، وعن المبادئ الأساسية التي استخدمها موظفو المحفوظات لدى وصفهم للسجلات.

وقد يشكل أيضاً فهم الطريقة التي تتبعها مؤسسة من المؤسسات في تقديم التقارير إلى المؤسسة ذاتها وإلى الآخرين عنصراً أساسياً في تحديد مكان المعلومات. وينبغي لموظفي المحفوظات الذين يعملون مع باحثين تابعين لمؤسسات العدالة الانتقالية أن يولوا انتباههم بوجه خاص لمجموعة من السجلات التي تتضمن التقارير، سواء أكانت ورقية أو إلكترونية. وتتمثل إحدى الخصائص المشتركة بين المؤسستين العسكرية والأمنية في الإبلاغ المتكرر. وقد تكون هناك تقارير أسبوعية أو شهرية عن الإجراءات، وقد تضم سجلات الشرطة والسجلات العسكرية تقارير دورية ترد من السجون ومستشفيات السجون والمستشفيات العسكرية وقد تتضمن قوائم بالأسماء. وتوجد التقارير في نسختين على الأقل، نسخة يحتفظ بها المرسل وأخرى يحتفظ بها المرسل إليه. ويمكن أيضاً أن ترسل التقارير أفقياً في منظمة من المنظمات؛ وعلى سبيل المثال، فقد يتلقى مكتب ميداني التقارير التي ترسلها مكاتب ميدانية أخرى إلى المقر. وعلى الرغم من أن التقارير ترسل حسب التسلسل الهرمي، فإن أحد مكاتب المستوى المتوسط في بعض المؤسسات يرسل نسخة من التقرير الذي يقدمه إلى الجهة التي ترأسه إلى جميع المكاتب التابعة له. ومن ثم، فإن إتلاف نسخة واحدة، مثل تلك التي توجد في مكتب الاستلام، لا يلغي إمكانية العثور على نسخة أخرى في مكان آخر.

وينبغي للباحثين أيضاً تحديد الإجراءات المتبعة في الهيئة المنشئة من أجل حفظ السجلات الإلكترونية وتخزينها. وحتى في حالة عدم القدرة على الحصول على نسخة مخزنة، فإن من الممكن استخدام الأقراص الصلبة لإعادة إنشاء الملفات المخزنة. وبالمثل، فإن من الممكن قراءة الأقراص المرنة القديمة عن طريق محاكاة نظام التشغيل الأصلي. وقد يوظف خبراء في التصوير الرقمي لتقييم ما إذا كانت الصور قد خضعت لمعالجة رقمية.

وحينما يشرع موظف المحفوظات أو الباحث في دراسة مجموعة غير معروفة من السجلات، ولا سيما سجلات الحكومة، فقد يكون من الجدير له النظر في تنظيم سجلات مماثلة في بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن نظام البصمات الذي تستخدمه غواتيمالا يطابق النظام الذي يستخدمه مكتب التحقيقات الاتحادي في الولايات المتحدة. وأيضاً، فإن

(٤٢) يشار إلى هذا أيضاً باسم "وسائل العثور" على السجلات.

الحكومات تتبرع للحكومات الأخرى بنظم السجلات، ولا سيما في شكل نظم محوسبة. وقد قدمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة، على سبيل المثال، مساعدات لنظام اللجنة التنسيقية للقوات المسلحة والشرطة والجيش (Derg) في إثيوبيا لإنشاء نظام للملفات للشرطة السرية وساعدت وزارة أمن الدولة في فييت نام "في مجال الوثائق"[٤٣].

وأخيراً، فإن تحديد مكان السجلات في بلدان أخرى قد ينطوي على صعوبات. وتحفظ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وكذلك مجلس المحفوظات الدولي قوائم غير شاملة لمحفوظات منظمات حكومية وغير حكومية ودولية[٤٤].

باء- السجلات المتعلقة بتقصي الحقائق

يتخذ تقصي الحقائق أشكالاً عديدة. وقد يرغب أحد الأشخاص في الاطلاع على الملف المتعلق به خلال النظام القمعي أو قد يرغب في معرفة ما حدث لشخص مفقود من أحبائه. وكثيراً ما تدعم المنظمات غير الحكومية مطلب معرفة مصير الأشخاص المختفين، أو تتصدر المقدمين لهذا المطلب، وتعمد بعض الحكومات الانتقالية إلى إنشاء هيئة خاصة لتسوية هذه الحالات. ويمكن أن يتضمن تحديد مصير المفقودين أنشطة من قبيل البحث في السجلات، وإجراء مقابلات، واستخراج الجثث، وإجراء اختبارات الحمض النووي.

وبالإضافة إلى بحث الأفراد عن الحقيقة، فإن الجمهور الأوسع نطاقاً يبحث عن إجابة لما حدث في المجتمع ككل. وقد أصبحت لجان تقصي الحقائق خلال العقود الثلاثة الماضية إحدى الوسائل الأكثر شعبية لكشف الحقائق.

ويمكن للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تسن قانوناً لحرية المعلومات للمواطنين من أجل الحصول على المعلومات الحكومية. ومثلما يلاحظ تقرير صدر في عام ٢٠٠٦ عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فإن "التشريعات المتعلقة بالوصول إلى المعلومات، و/أو حق إتاحة المعلومات وتصحيحها تشكل خطوة هامة لضمان الحق في معرفة الحقيقة"[٤٥]. وغالباً ما يشكل استخدام هذه التشريعات للحصول على السجلات عملية بطيئة، ولكنه قد يسفر عن نتائج هامة.

---

(٤٣) Martin Grossheim, "The East German 'Stasi' and the Modernization of the Vietnamese Security Apparatus, 1965-1989", Cold War International History Project e-Dossier No. 51، مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: www.wilsoncenter.org/publication/stasi-aid-and-the-modernization-the-vietnamese-secret-police (اطلع على الموقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ و"An archive of murders past", *Economist*, 29 September 2007. ويجدر التذكير بالدور الهام الذي تؤديه الصدفة في تحديد مكان السجلات والمواد الوثائقية. ولم يكن الكثير من الناس يتوقع أن محفوظات الشرطة في غواتيمالا ستظهر بعد مرور عقد من الزمن تقريباً على انتهاء لجنة تقصي الحقائق من عملها، حيث اكتشفت في عام ١٩٩٢ ملفات الشرطة السياسية أثناء الحكم الديكتاتوري للجنرال ألفريدو ستروسنر في باراغواي، أو أن شخصاً ذو دراية كافية يدخل إلى مقر الحكومة الرواندية في أعقاب الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، ويعثر على وثائق ذات صلة بالمحاكمات على الأرض.

(٤٤) انظر، على سبيل المثال، www.unesco.org/archives/sio/Eng/.

(٤٥) E/CN.4/2006/91، الفقرة ٣٢.

ومثلما هو الحال في كل بحث آخر في السجلات المؤسسية، فكلما ازدادت معرفة مقدم الطلب بتنظيم المؤسسة ومهامها، ازداد احتمال نجاح طلبه. وباستخدام الأدلة المحصل عليها من أية سجلات منشورة، يمكن للباحث أن يتابع بحثه بعد ذلك بتقديم المزيد من الطلبات. وإذا كان قانون حرية الاطلاع على المعلومات نصاً جديداً، فقد تكون المساعدة الخارجية بوجه خاص مفيدة، سواء لطالبي والوكالات الحكومية التي يجب عليها وضع إجراءات للتعامل مع الطلبات. وشبكة هي شبكة إلكترونية تابعة لمدافعين عن حرية الاطلاع على المعلومات والذين بإمكانهم تقديم المساعدة للمستخدمين عديمي الخبرة.

١- *البحث عن ملف شخصي*

قد يرغب أحد الأشخاص في معرفة ما إذا كان أحد الأجهزة الأمنية – الجيش، الشرطة، الشرطة السرية – يحتفظ بملف يتعلق به، وإذا كان الأمر كذلك، فماذا يتضمن هذا الملف. وقد شرّعت بعض الدول حق الأفراد في الاطلاع على الملفات الخاصة بهم؛ ويُعدّ التشريع الألماني الذي يغطي ملفات وزارة أمن الدولة أشهر الحالات[٤٦]. ولا توجد في العادة أية صعوبة في تحديد المؤسسة التي بحوزتها السجلات التي يبحث الشخص عنها، فإما أن تكون الوكالة المنشئة لا تزال تحتفظ بهذه السجلات وإما أن تكون السجلات قد نقلت إلى مؤسسة للمحفوظات أو إلى هيئة رسمية أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد يسعى الشخص إلى الحصول على ملفه الطبي، ليس فقط من أجل تحديد العلاج والدواء الذي سيتلقاه في المستقبل، ولكن أيضاً للكشف عن أي احتجاز غير اختياري تعرض له سابقاً في مصحة نفسية أو تجارب طبية.

٢- *تحديد أماكن المفقودين وضحايا الاختفاء القسري*

يطالب الأفراد بكشف الحقيقة المتعلقة بمصير المفقودين. وقد يُفقد أحد الأشخاص لأسباب متنوعة وظروف متباينة، مثل الفرار أو التشريد أو الموت أو الاحتجاز أثناء نزاع مسلح (داخلي أو بين الدول)، أو بسبب الإجراءات التي ينفذها موظفو الدولة.

اللاجئون والمشردون داخلياً. المصدر الرئيسي الذي يلجأ إليه كل من يطلب معلومات عن المشردين داخلياً واللاجئين هي سجلات م مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، والدائرة الدولية للبحث عن المفقودين. وقد تمتلك أيضاً مؤسسات دينية مختلفة ومنظمات غير حكومية تعمل مع اللاجئين والمشردين داخلياً سجلات قد تقدم معلومات مفيدة.

(٤٦) انظر http://www.bstu.bund.de/EN/Home/home_node.html.

الأشخاص المفقودون أثناء نزاع مسلح[٤٧]. قد يُدفن المحاربون الذين يتعرضون للقتل على عجل (كثيراً ما يكون ذلك في مقبرة جماعية) أو تترك جثثهم في العراء أو تتلف دون وضع سجلات بشأنها. ويحمل المقاتلون في الجيوش النظامية بوجه عام بطاقات لتحديد الهوية. بيد أن أفراد الجماعات المسلحة الأخرى قد لا يحملون هذه البطاقات، ومن ثم فقد لا يكون من الممكن تحديد هوياتهم بسهولة. وبالمثل، فإن من غير المحتمل أن يحمل الأشخاص الذين جندوا قسراً في صفوف الجماعات المسلحة، ولا سيما الأطفال، وثائق إثبات الهوية. وفي حين أن القوات العسكرية النظامية تتلقى في معظم الأحيان تقارير يومية تعدها الوحدات عن ملاك الموظفين في القوات المسلحة، بمن فيهم العناصر التي فقدت في المعارك، فإن الوحدات غير النظامية قد لا تُعدّ هذه التقارير[٤٨]. وإذا كانت القوات الحكومية تشكل أحد أطراف النزاع، فإن السجلات المتعلقة بالوحدات وتحركاتها، وسجلات الخدمات الطبية العسكرية وتفاصيل الدفن، وخرائط مناطق النزاع، والتقارير الصحفية (الرسمية والمستقلة على حد سواء) قد تقدم إرشادات لإجراء المزيد من التحقيقات.

وسيكون من الأصعب البحث عن المفقودين أثناء نزاع مسلح. وقد يؤدي الجمع بين سجلات الوحدات المشاركة في المعركة، والخرائط، والتقارير الصحفية والمقابلات التي تجرى مع الناجين إلى تحسين البحث. وتكتسي سجلات الوحدات الحكومية المحلية مثل الشرطة أهمية في هذه التحقيقات، وكذلك سجلات المقابر والمشارح والمستشفيات، وسجلات عمليات الدفن التي نفذتها المؤسسات الدينية، وقواعد بيانات المفقودين التي وضعتها المنظمات غير الحكومية خلال النزاع.

في الحالات التي تشهد حضور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أثناء القتال، كما كان عليه الوضع خلال الحرب التي دارت في البوسنة والهرسك في مطلع تسعينيات القرن الماضي، فإن التقارير المرسلة من مكتبها المحلي إلى المقر العام قد توفر معلومات أساسية عن الحركات السكانية والوفيات. وقد تتضمن أيضاً سجلات المفوضية وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى الموجودة في منطقة النزاع إرشادات مفيدة.

ضحايا الاختفاء القسري. بما أن الاختفاء القسري هو نتيجة لتصرفات الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد الذين يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، فإن السجلات الحكومية، ولا سيما سجلات الأجهزة الأمنية، تشكل أهم مصادر المعلومات. بيد أنه وبالنظر إلى أن إحدى سمات الاختفاء القسري تتمثل في رفض الدولة الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، فإن تحديد مصير هؤلاء الضحايا يستند في أغلب الأحيان إلى المعلومات التي جمعتها الأسر والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ووسائط الإعلام.

---

(٤٧) مصطلح "الأشخاص المفقودون" أو "الأشخاص المجهول مصيرهم" هو مصطلح مختلف وأوسع نطاقاً من "ضحايا الاختفاء القسري"، وهو يشير إلى الأشخاص الذين انقطعت أخبارهم عن أسرهم و/أو الذين يبلغ عنهم، على أساس معلومات موثوقة، بأنه لا يُعرف مصيرهم نتيجة نزاع مسلح دولي أو غير دولي أو عنف داخلي. انظر: "The missing and their families: documents of reference" (جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٤).

(٤٨) ومع ذلك، فإن بعض الوحدات المقاتلة غير الحكومية تحتفظ بهذه السجلات. انظر: Rukmini Callimachi, "$.60 for cake: al-Qaida meticulously records every expense", *Associated Press*, 30 December 2013. ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: http://www.ap.org/Content/AP-In-The-News/2013/For-cake-al-Qaida-records-every-expense.

وفي لبنان، قضى مجلس شورى الدولة في أوائل عام ٢٠١٤ بضرورة تمكين أسر الأشخاص الذين اختفوا خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) من الاطلاع بشكل كامل على الوثائق الرسمية، بما في ذلك اعترافات المسلحين السابقين فيما يتصل بحالات المفقودين اللبنانيين، وإعطاء دفعة قوية لعملية الكشف عن المعلومات[٤٩]. وكثيراً ما يتوق أفراد الجمهور إلى الاطلاع على سجلات الأجهزة الأمنية حيث إنهم يعتقدون أن هذه السجلات تتضمن حتماً إجابات عن الأحداث الغامضة، ولا سيما حالات الاختفاء. وعلى الرغم من أن الأجهزة الأمنية تحتفظ في العادة بعدد كبير من السجلات لكون المعلومات تشكل مصدر قوتها، فإن الأفراد لا يمنحون دوماً إذناً بالاطلاع على الملفات أو بالدخول إليها إلكترونياً.

وعلى الرغم من أن إتلاف السجلات أو عدم حفظها يمثل مشكلة مطروحة، فإن جمود العمليات البيروقراطية والازدواجية الكامنة في نظم السجلات يدلان على أن هذا النظام يتضمن في الغالب وثيقة تقدم إرشاداً واحداً على الأقل بشأن طبيعة الاختفاء. ويشدد تدريب الشرطة، على سبيل المثال، على أهمية حفظ السجلات كوسيلة لزيادة معدلات التوقيف، وتنشر طلبات الحصول على معلومات عن أحد الأشخاص "الهامين" على نطاق واسع في جميع دوائر قوات الشرطة، بحيث أنه حتى ولو حذف الملف المركزي المتعلق بهذا الشخص أو لم يعد ممكناً الدخول إلى الفهرس أو قاعدة البيانات، فمن المحتمل وجود وثائق أخرى.

قد يقرر أفراد الأجهزة الأمنية أو وحداتها الصغيرة الاحتفاظ بسجل لأنشطتهم من أجل أن يضمنوا، جزئياً على الأقل، الحماية لأنفسهم. ويمثل سجل الدوام الذي حفظته إحدى فرق الموت التابعة للجيش في غواتيمالا مثالاً بارزاً في هذا الشأن[أ].

(أ) انظر سجل الدوام على الإنترنت على الموقع التالي: www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB15/dossier-color.pdf (اطلع على الموقع في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

٣- *لجان تقصي الحقائق*

تستند لجان تقصي الحقائق إلى كل من السجلات التي تحصل عليها من مصادر أخرى والسجلات التي تصدرها بنفسها، وهذا يتوقف، من جهة، على نجاحها في الوصول إلى السجلات والأوراق الشخصية، وعلى الاستماع إلى الشهادات، في الجلسات المغلقة والجلسات العلنية على حد سواء، من جهة أخرى.

وتستخدم لجان تقصي الحقائق مجموعة واسعة من السجلات، بما فيها سجلات الحكومة (وبخاصة السجلات العسكرية، وسجلات الشرطة، والسجلات المدنية، وسجلات الأراضي، وسجلات المحاكم والادعاء العام)، وسجلات المشارح والمقابر، وسجلات المنظمات غير الحكومية والبث الإذاعي والتلفزيوني وسجلات المنظمات الدولية والأوراق الشخصية.

(٤٩) Jana El Hassan, "Families of disappeared remain skeptical", *Daily Star* (Beirut), 14 March 2014. ويمكن الاطلاع على هذ المقال على الموقع التالي: www.dailystar.com.lb.

وتشكل السجلات التي جمعتها المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحيان الأساس الذي تستند إليه هذه اللجان في بناء السجل الوثائقي الخاص بها.

وضعت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق والمصالحة في شيلي، على سبيل المثال، قائمة بأسماء الأشخاص الذين لقوا حتفهم نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان، واستندت في ذلك إلى القوائم التي أرسلتها المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والأسر، ومختلف فروع القوات المسلحة قوات والشرطة، ونقابات العمال والجمعيات المهنية. ورجعت بعد ذلك إلى محفوظات منظمات حقوق الإنسان، ولا سيما أسقفية التضامن (Vicaría de la Solidaridad). وقد مكّن ذلك اللجنة من الاستناد إلى المعلومات التي جمعتها هذه المنظمات بالفعل.

المصدر: Informe de la Comisión Nacional de Verdad y Reconciliación (Informe Rettig), vol I., pp. 2-3.

وقد واجهت العديد من لجان تقصي الحقائق صعوبات في الحصول على السجلات الحكومية، ولا سيما سجلات الجيش والشرطة.

أدى إتلاف وإخفاء الوثائق المتعلقة بالجرائم الخطيرة التي ارتكبتها حكومة الأمر الواقع إلى بروز صعوبات شديدة واجهت اللجنة الأرجنتينية المعنية باختفاء الأشخاص في إعادة تصوير ما حدث. وأبلغت اللجنة أيضاً عن التغيير والتزوير الذي تعرضت له الوثائق على أيدي موظفين تابعين للنظام القمعي[أ]. وفي غواتيمالا، أبلغت الشرطة لجنة تقصي الحقائق أنها قد أتلفت جميع سجلاتها. ومع ذلك، فقد اكتشف أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان سجلات الشرطة في عام ٢٠٠٥[أ].

(أ) Comisión Nacional sobre la Desaparición de Personas, "Nunca Más" (1984), chap. I, sects. L and LL. وأعلن وزير الدفاع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عن اكتشاف محاضر جلسات اجتماعات المجلس العسكري و"قوائم سوداء" بأسماء الأشخاص في الطابق السفلي لمقر سلاح الجو الأرجنتيني. Ailín Bullentini, "Actas secretas, biblioratos y listas negras," *Pagina 12*, 5 November 2013. ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: www.pagina12.com.ar.

وقد حققت لجان أخرى المزيد من النجاح.

في البرازيل، اضطلعت محفوظات ولاية ساو باولو برقمنة حوالي مليون وثيقة تتعلق بفترة الديكتاتورية العسكرية[أ]، ونفذت المحفوظات الوطنية أيضاً مشروع رقمنة رئيسي نيابة عن اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق.

وتؤكد ولاية هيئة الحقيقة والكرامة في تونس أنه سيكون بإمكانها الاطلاع على المحفوظات العامة والخاصة، بغض النظر عن القيود الواردة في التشريع المعمول به[ب].

(أ) يمكن الاطلاع على وثائق ساو باولو على الموقع التالي: www.arquivoestado.sp.gov.br.

(ب) القانون الأساسي المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، المادة ٤٠.

وحتى ولو نجحت لجنة من لجان تقصي الحقائق في الحصول على وثائق ذات طابع سري من الحكومة، فقد تجد صعوبة في رفع السرية عنها لنشرها في تقريرها.

تمكنت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا من الاطلاع على بعض السجلات الحكومية من دار المحفوظات الوطنية، ووكالة الاستخبارات الوطنية، ودائرة الشرطة في جنوب أفريقيا، ومحفوظات قوات الدفاع الوطني في جنوب أفريقيا(أ). ومع ذلك، فعلى الرغم من قدرة اللجنة على أن تشير إلى بعض الوثائق في تقريرها، فإنه يطلب منها إعادتها إلى وكالات المنشأ عوض الاحتفاظ بها في ملفات أدلتها وفي محفوظاتها.

(أ) لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، "Report", vol. 1, p. 380.

واستطاعت بعض اللجان الحصول على وثائق رفعت عنها السرية من بلدان أخرى سلطت الضوء على الأنشطة الحكومية.

تلقت لجنة تقصي الحقائق في بنما سجلات نزعت عنها حكومة الولايات المتحدة صفة السرية، في حين استخدمت لجنة الحقيقة والمصالحة في هندوراس وثائق الولايات المتحدة سربها جندي أمريكي إلى موقع "ويكيليكس" في عام ٢٠١٠. وشرعت الولايات المتحدة في صيف عام ٢٠١٤ في تقديم وثائق نزعت عنها صفة السرية إلى لجنة تقصي الحقائق الوطنية في البرازيل.

(أ) "Remarks by the Vice President to the Press at U.S. Embassy -- Brasilia, Brazil", 17 June 2014.

وتحصل معظم لجان تقصي الحقائق على عدد كبير من الشهادات الشفوية التي يمكن تأكيدها بسجلات أخرى تولت جمعها أو حصلت عليها. وبالمثل، فقد ترسل لجان تقصي الحقائق استبيانات إلى موظفين حكوميين سابقين، ويمكن مقارنة إجاباتهم بالمعلومات الواردة في السجلات(٥٠).

(٥٠) يمكن الاطلاع على المناقشات المستفيضة بشأن منهجية لجان تقصي الحقائق والسجلات التي تستخدمها في تقاريرها النهائية وكذلك في المصنفات المتعلقة بالمحفوظات وحقوق الإنسان والواردة في هذا المنشور. ولاستعراض مجموعة متنوعة من السجلات التي استخدمتها لجان تقصي الحقائق التي أنشئت حديثاً، انظر: Sandra Rubli and Briony Jones, "Archiving for a peaceful future: Case descriptions" (draft) (Swiss Peace Foundation, 2013). وانظر الفصل الرابع أدناه للحصول على المزيد من المعلومات المتعلقة بإدارة سجلات لجان تقصي الحقائق.

جيم- السجلات المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية

يتحقق مطلب العدالة في إطار سيادة القانون عن طريق التحقيقات والملاحقات القضائية التي تهدف إلى ضمان مقاضاة الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم، بما فيها انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ومعاقبتهم عند الاقتضاء. ويمكن إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية في محاكم دولية أو محلية أو في محاكم "مختلطة" تجمع بين العنصرين المحلي والدولي(٥١).

ويستخدم المحققون والمدّعون العامون جميع المواد الوثائقية ذات الصلة بالموضوع قيد التحقيق. وقد تتمثل هذه المواد في السجلات الحكومية (وبخاصة السجلات العسكرية وسجلات جهازي الشرطة والأمن، العلنية منها والسرية)، وسجلات الحكومات غير الأطراف في النزاع(٥٢)، وسجلات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وسجلات الجماعات الدينية ومشاريع الأعمال، والمصارف، والمدارس، والمستشفيات، والمشارح، ونسخاً من البرامج الإذاعية والتلفزيونية (سواء وسائط الإعلام المملوكة للحكومة مثل محطة الإذاعة والتليفزيون الحرة دي ميل كولين في رواندا أو تقارير الصحفيين المحققين، المحليين منهم أو الأجانب)، والأوراق الشخصية، مثل دفاتر اليوميات(٥٣). وتستخدم هذه الجهات أيضاً جميع أشكال السجلات: الورقية والإلكترونية والفوتوغرافية(٥٤) والخرائط وصور السواتل(٥٥) وقواعد البيانات.

وإذا كان المدّعون العامون ينظرون في جرائم "النظام" (الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ترتكب على نطاق واسع)(٥٦)، فإن من الضروري فهم المعلومات المتدفقة من القادة وإليهم، سواء أكانوا جنرالات أو رؤساء أو قادة جماعات متمردة. ويتطلب تحقيق هذا الفهم تحليلاً عميقاً للسجلات على أرفع مستويات المؤسسة المعنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد تنطوي سجلات الوثائق المرسلة من أحد المكاتب والواردة إليه والتقارير المرسلة من الوحدات التابعة

---

(٥١) للحصول على المزيد من المعلومات عن المحاكم المختلطة، انظر *أدوات سيادة القانون للازمة للدول الخارجة من الصراعات: تحقيق أقصى زيادة لإرث المحاكم المختلطة* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 08.XIV.2).

(٥٢) على سبيل المثال، قد تتضمن المراسلات الجارية بين إحدى السفارات والمقر الرئيسي التابعة له تقارير مفصلة تكتسي أهمية في تحديد سياق الجرائم. وعلى سبيل المثال، فقد استخدمت البرقيات المرسلة من سفارة الولايات المتحدة في ليما إلى وزارة الخارجية في واشنطن العاصمة في محاكمة فوجيموري في بيرو. "Archive expert testifies in Fujimori trial", National Security Archive Electronic Briefing Book No. 256, 9 September 2008.

(٥٣) شكل ثمانية عشر دفتراً عسكرياً لراتكو ملاديتش جزءاً من الأدلة المستخدمة في مقاضاته أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

(٥٤) عُرض في محاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة شريط فيديو قدمه أحد أعضاء وحدة العقارب، ويظهر عملية الإعدام التي نفذت في تموز/يوليه ١٩٩٥ في حق ستة بوسنيين من سربرينيتشا.

(٥٥) Eric Schmitt, "Spy photos indicate mass grave at Serb-held town, US says", *New York Times*, 10 August 1995.

(٥٦) استمد مصطلح جرائم "النظام" من محكمة طوكيو بعد الحرب العالمية الثانية. ويفترض أن نطاق الأفعال المرتكبة كبير للغاية بحيث لا يتحمل المسؤولية عنها سوى "نظام" مهيكل، يتمثل عادة في قوات الأمن التابعة للدولة. انظر *أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: مبادرات المقاضاة* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 06.XIV.8)، الفصل الأول، الفرع جيم.

إلى المقر العام على أهمية خاصة. وإذا كان الشخص الجاري التحقيق معه أو شركاؤه يستخدمون الأنظمة الإلكترونية، فإن تتبع رسائل البريد الإلكتروني المرسلة والمستلمة قد يوفر معلومات مهمة للمحققين.

وقد يحصل المدّعون العامون على سجلات من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والجماعات الدينية التي كانت موجودة في المنطقة إبان حدوث الجرائم المعنية. وقد تكون السجلات ذات الصلة التي أنشأتها هذه الهيئات تقارير كانت ترسل بانتظام إلى المقر العام لهذه الهيئات، ومقابلات أجريت مع الأشخاص الذين تساعدهم هذه الهيئات، ومراسلات متبادلة مع السلطات المحلية في سياق سعي المنظمات للحصول على رخص لإدخال أو إخراج سلع أو موظفي إغاثة أو لاجئين. وبالنظر إلى أن العديد من هذه المنظمات تمتلك خبرة عمل كبيرة في البلدان التي تمر بأزمات، فإن سجلاتها التي تتضمن رواية للأحداث قد تكون ذات قيمة خاصة.

دال- السجلات المتعلقة بالإصلاح المؤسسي

يشمل الإصلاح المؤسسي إصلاح أو بناء هياكل عمومية عادلة وفعالة، بدءاً من نظم العدالة وانتهاءً بالمحفوظات الوطنية، لضمان تنظيم هذه المؤسسات بشكل يكفل احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وتشمل هذه التغييرات الهيكلية استعراض القوانين وتعديلها، والإصلاح التنظيمي، وتقديم دورات تدريبية لإدخال معايير وممارسات أخلاقية جديدة، وتحديد الهياكل المادية.

وإلى جانب هذه التغيرات الهيكلية الرسمية، فإن الإصلاح المؤسسي قد يتضمن أيضاً تقييم سلوك الأفراد الذين شغلوا مناصب السلطة في النظام السابق. وتهدف هذه العملية التي تعرف باسم الفرز إلى أن يستبعد من الخدمة العمومية الأشخاص الذين يؤدي استمرار استخدامهم إلى إضعاف ثقة المواطنين في المؤسسات العامة الشرعية.

والسجلات الرئيسية المستخدمة في عملية الفرز هي سجلات الموظفين، ولا سيما السجلات الحكومية وسجلات الأحزاب السياسية. وقد تُخزّن سجلات موظفي الحكومة مركزياً أو بصورة منفصلة في كل وكالة. وبالإضافة إلى سجلات الموظفين الرسمية، فقد يحتفظ المشرفون بالملفات غير الرسمية المتعلقة بالموظفين. ومن المحتمل أن مؤسسة الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى تحتفظ بملفات منفصلة تتعلق بالموظفين. وتتضمن سجلات الموظفين في العادة مؤشراً (كان يوضع في أوقات سابقة على بطاقات الفهرسة، ويحفظ حالياً بوجه عام في نظام إلكتروني) يقود إلى الملف المتعلق بالشخص المعني[٥٧]. وقد يتضمن المؤشر ذاته في بعض الأحيان معلومات كافية لأغراض الفرز. ولئن كان من الحكمة التشكيك في صحة أية معلومات وردت في سجلات أحد الأنظمة القمعية، فإن سجلات الموظفين، التي استخدمتها المنظمة للتحكم في أعضائها، هي سجلات موثوق بها في أغلب الأحيان. وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن ملفات الموظفين تتعلق باستحقاقات الموظفين أو بتوثيق سنوات الخدمة أو تسجيل الإصابات التي وقعت أثناء العمل، فإن

(٥٧) تحتفظ الحكومات والأحزاب السياسية بقوائم أو فهارس الموظفين، وهو ما تقوم به الهياكل السرية. وعلى سبيل المثال، فقد استولت حكومة كولومبيا على حاسوب تعود ملكيته إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية ويتضمن قوائم بأسماء الأعضاء. وبالمثل، فقد جرى الاستيلاء على حاسوب تعود ملكيته إلى تنظيم القاعدة في العراق ويتضمن قائمة بأسماء الأعضاء.

الموظفين يحرصون على أن تكون السجلات صحيحة. ويؤدي هذا الضغط الداخلي إلى جعل نظم سجلات الموظفين تعمل بدرجة معقولة من الدقة.

وتتمثل المصادر الأخرى للمعلومات اللازمة للفرز في سجلات الشرطة (بما فيها سجلات الشرطة السرية)، وسجلات المحاكم، وسجلات الأحزاب السياسية، وسجلات الانتخابات، وتقارير الهيئات مثل الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات غير الحكومية، ولجان تقصي، وتقارير وسائط الإعلام، المحلية منها والأجنبية، وتقارير التحقيقات المستقلة[٥٨]. وتكتسي هذه المصادر أهمية خاصة إذا كانت سجلات الموظفين ذات الصلة مفقودة جزئياً أو غير موثوق بها.

هاء- السجلات المتعلقة بالتعويضات

تهدف التعويضات إلى جبر الضرر الذي تعرضت له الضحايا[٥٩]. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي[٦٠]. وتبين المبادئ الأساسية مختلف أشكال الجبر، بما فيها رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل والترضية والضمانات بعدم التكرار. ويعتمد رد الحقوق والتعويض وإعادة التأهيل، تحديداً، على استخدام السجلات.

١- الرد

يشير الرد إلى التدابير التي "تعيد الضحية إلى وضعها الأصلي قبل وقوع الانتهاكات الجسيمة ..."[٦١]. ويمكن أن يتعلق ذلك بملكية الأراضي والسكن والماشية والأمتعة الشخصية. وغالباً ما يكون البحث اللازم في هذه الحالات معقداً وقد يتطلب استخدام العديد من السجلات الحكومية وغير الحكومية، ويهدف إلى تحديد المالك الشرعي. وإذا كان من المفترض أو من المعروف أن المالك متوفى، فإن الشخص الذي يلتمس الرد يحتاج إلى إثبات وفاة المالك الأصلي وأنه وريثه، وهو ما قد يتطلب بدوره إثبات العلاقات الأسرية ونمط الميراث. وتشكل السجلات المدنية وسجلات الجماعات الدينية، وسجلات المستشفيات، والسجلات الطبية، وملفات محاكم المواريث في مجملها مصادر مهمة في هذه القضايا.

وفي القضايا المتعلقة بالأراضي، فإن السجلات الحكومية المتعلقة بالأراضي وسجلات مكاتب التوثيق والسجلات المحلية الأخرى والخرائط قد تنطوي على أهمية خاصة في التحقق من الملكية. وفي حالة عدم وجود أي سجل للأراضي، فمن الممكن ربط الخرائط المحلية بسجلات الأحوال المدنية (مثل سجلات المواليد والوفيات) أو سجلات المدارس أو وثائق الأسرة للكشف على الأقل عمن كان يعيش أو يعمل فيها.

---

(٥٨) *أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: فحص السجلات*، الفصل الرابع، الفرع ألف.

(٥٩) انظر E/CN.4/2005/102/Add.1، المبادئ ٣١-٣٤.

(٦٠) القرار ١٤٧/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

(٦١) المرجع نفسه، الفقرة ١٩.

٢- *التعويض*

ينبغي دفع التعويض عن أي ضرر يمكن تقييمه اقتصادياً[٦٢]. وتعتمد العمليات الرامية إلى تحديد ما إذا كان أحد الأفراد يندرج ضمن فئة الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على أي تعويض اعتماداً كبيراً على السجلات.

في الولايات المتحدة، احتجز مواطنون من أصل ياباني في معسكرات الاعتقال خلال الحرب العالمية الثانية. ودفعت الحكومة اعتباراً من عام ١٩٨٨ لكل فرد تعويضاً عن المدة الزمنية التي قضاها هناك(أ). ومن أجل تيسير عملية تحديد الأشخاص المؤهلين للحصول على التعويض، استخدمت الحكومة البطاقات الأصلية التي احتفظ بها عن كل شخص أرسل إلى أحد المعسكرات والقوائم التي جمعتها منظمات غير حكومية يابانية – أمريكية. وأتاح استخدام هذه المصادر التكميلية للحكومة أن تحقق في صحة المطالبات وتدفع التعويضات. وفي المقابل، فإن محكمة الدعاوى النووية في جزر مارشال، والتي أنشئت لتقديم تعويضات لضحايا التجارب النووية السطحية التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، قد بدأت عملها بدعوة أصحاب المطالبات إلى تقديم الوثائق المتعلقة بالإصابة، والتي كانت في أغلب الحالات سجلات طبية.

(أ) بالإضافة إلى ذلك، أدرجت المواقع التي كانت توجد فيها مخيمات الاحتجاز كمواقع تاريخية وطنية، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال التعويض المجتمعي.

٣- *إعادة التأهيل*

تتطلب استعادة الجنسية أو الحق في التصويت أو العمل استخدام الوثائق التي يمكن أن تثبت حالة الشخص السابقة، مثل قوائم تسجيل الناخبين وملف دعوى قضائية أو سجل العمالة الذي يظهر الموظفين في مكان عمل محدد[٦٣]. وتعد سجلات الأحوال المدنية (سجلات المواليد والوفيات والزواج) عناصر مهمة، ولا سيما في البلدان التي دمرت فيها السلطات عن عمد وثائق الهوية الشخصية، مثل تدمير وثائق هوية الأشخاص الذين فروا خلال فترة النزاع في كوسوفو في أوائل عام ١٩٩٩[٦٤].

(٦٢) المرجع نفسه، الفقرة ٢٠.

(٦٣) انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١٤٧، الفقرة ٢١.

(٦٤) ينبغي أن تُفهم الإشارة إلى كوسوفو في سياق الامتثال التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩) ودون المساس بوضع كوسوفو. وكمثال على ما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي، عملت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بالتعاون مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي والمجلس الدانمركي للاجئين، على نسخ ما مجموعه ٣٩١ ١٢ دفتراً مدنياً ودينياً لتسجيل الولادات والزواج والوفيات والتصديق عليها في صربيا وتسليمها إلى وكالة الأحوال المدنية في كوسوفو. انظر Joint Rule of Law Coordination Board, "Compact progress report" (June 2014).

رابعاً- إدارة سجلات مؤسسات العدالة الانتقالية وحفظها

يجب إدارة سجلات مؤسسة العدالة الانتقالية بكفاءة طيلة فترة نشاط المؤسسة. وبعد أن تنجز المؤسسة عملها، ينبغي تقييم سجلاتها ونقل السجلات التي تعتبر ذات أهمية دائمة إلى نظام المحفوظات مباشرة.

ألف- إدارة سجلات مؤسسات العدالة الانتقالية

قد تكون مؤسسة العدالة الانتقالية دوليةً أو وطنية. وقد تكون المؤسسات الوطنية جزءاً خاصاً من مؤسسة قائمة (المحكمة أو النيابة العامة) أو هيئات مؤقتة جديدة بالكامل (لجان الفرز، لجان تقصي الحقائق، برامج التعويضات). وتكون معظم هذه المؤسسات تابعة للحكومة، مع إمكانية استثناء مشاريع رصد المحاكم وبعض لجان تقصي الحقائق.

وتشكل سجلات الملاحقات القضائية والمحاكم الوطنية فيما يتعلق بمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، جزءاً من سجلات قطاع القضاء الأوسع نطاقاً. وهي تشمل سجلات المدّعين العامين والمحققين والسجون ومراكز الاحتجاز والشرطة. وجميع هذه السجلات ملكٌ لنظام المحفوظات الحكومي.

ولا تشكل سجلات هيئات المرحلة الانتقالية – لجان الفرز، برامج التعويضات، لجان تقصي الحقائق – جزءاً من نظام المحفوظات النظامي للحكومة، ولكنها ذات أهمية فائقة للبلد وتاريخه. وتُنشئ هذه المؤسسات وتتلقى كميات كبيرة من السجلات في أشكال متنوعة خلال فترة قصيرة من الزمن، بما في ذلك السجلات الإدارية والسجلات المتعلقة بالتحقيقات، وملفات القضايا والتقارير (المنشورة وغير المنشورة)، وكذلك قواعد البيانات والبرامج الإعلامية. ويمكن أن تكون في شكل مواد ورقية أو إلكترونية أو سمعية بصرية. وبغض النظر عن الشكل، فإن إدارة هذا التدفق تُعدّ مهمة هامة لكون هذه السجلات تمثل دليلاً لكل من الاستنتاجات التي تسنى التوصل إليها والعملية التي تتبعها المؤسسة في التوصل إلى هذه الاستنتاجات.

ومن الضروري تخطيط إدارة المحفوظات في مؤسسة من مؤسسات العدالة الانتقالية قبل أن تبدأ هذه المؤسسة في إنشاء السجلات وجمعها. وعلى نحو مثالي، ينبغي لقيادة المؤسسة أن تقرر، بمجرد إنشاء ولايتها، من سيكون مسؤولاً عن إدارة السجلات، وأين ستُخزّن (بما في ذلك في النظام الحاسوبي) على المديين القصير والطويل، وكيف يمكن التحكم في سبل الاطلاع عليها.

١- *تنظيم السجلات*

يتوقف تنظيم السجلات في مؤسسة من مؤسسات العدالة الانتقالية على طبيعة هذه المؤسسة. وفي العادة، فإن سجلات أي مدع خاص ودائرة خاصة أنشئت للتعامل مع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني في إطار النظام القضائي القائم ستتبع بروتوكولها الوطني لترتيب الملفات.

تتولى المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت كهيئة دولية مستقلة عن الأمم المتحدة، مسؤولية المحفوظات الخاصة بها. ويختلف الوضع في المحاكم الدولية المخصصة. وقد أنشأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وسجلات هاتين المحكمتين هي سجلات الأمم المتحدة وتطبق عليها القواعد المتعلقة بمحفوظات الأمم المتحدة. وأنشئت المحكمة الخاصة لسيراليون استناداً إلى اتفاق أبرم بين هذا البلد والأمم المتحدة، ولا ينص هذا الاتفاق على الجهة التي تعود إليها ملكية السجلات أو الجهة التي ستتولى المسؤولية عن المحفوظات. ومع ذلك، فقد أنشأت هذه المحكمة الخاصة متحفاً في سيراليون يحتفظ بنسخة من سجلاتها العامة. وأنشأت الأمم المتحدة أفرقة خاصة للجرائم الخطيرة ووحدة الجرائم الخطيرة في تيمور – ليشتي حينما تولت إدارة تيمور – ليشتي بدءاً من عام ١٩٩٩. وحينما استقلت تيمور – ليشتي في عام ٢٠٠٢، نُقلت سجلات هذه الهيئات إلى حكومة تيمور – ليشتي وأصبحت سجلات حكومية. ومع ذلك، فقد أودعت نسخ من سجلات الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة لدى الأمم المتحدة لدواع أمنية(أ). وأودعت الأفرقة الخاصة أيضاً نسخاً من السجلات الرئيسية في ملفاتها المحفوظة لدى الأمم المتحدة وعدة مؤسسات أخرى(ب).

(أ) أصبحت هذه النسخ منذ ذلك الوقت ذات أهمية بالغة، حيث تعرض مكتب المدعي العام في تيمور – ليشتي للنهب خلال أعمال شغب وقعت في عام ٢٠٠٦، وسُرق حاسوب به معلومات عن الملاحقات القضائية وبعض الملفات الورقية. انظر "تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة لتيمور – ليشتي" (S/2006/580)، و*أدوات سيادة القانون للازمة للدول الخارجة من الصراعات: تحقيق أقصى زيادة لإرث المحاكم المختلطة*، الفصل الخامس.

(ب) Trudy Huskamp Peterson, "Temporary courts, permanent records", History and Public Policy Program Occasional Paper (Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2008). ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: www.wilsoncenter.org/publication/temporary-courts.

ويختلف هيكل سجلات لجان تقصي الحقائق عن هيكل سجلات المحاكم وهو يستند إلى ولاية هذه اللجان. وعادة ما تشمل هذه السجلات مراسلات المفوضين والمدير التنفيذي (في ملفات إلكترونية بالإضافة إلى الملفات الورقية)،

ومحاضر جلسات الاجتماعات، والأدلة والوثائق، والتحقيقات، والشؤون القانونية، والشؤون العامة، والاتصال بوسائط الإعلام، والنشر (المتعلق بالتقرير النهائي)، والشهادة (المفتوحة والمغلقة)، وكذلك الإدارة العامة، والتمويل، والموارد البشرية، وإدارة المعلومات. ولدى برامج التعويضات ولجان الفرز سجلات إدارية كتلك التي تملكها إحدى لجان تقصي الحقائق ولكن سجلاتها البرنامجية تتمثل في العادة في ملفات القضايا المتعلقة بكل مطالبة فردية.

٢- *اختيار نظم السجلات*

قد تختار المؤسسات المؤقتة نظم سجلاتها أو تحصل من أحد المانحين على أحد هذه النظم. وينبغي لأي نظام، سواء أكان للسجلات الإلكترونية أو الورقية، أن يفي بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة السجلات (ISO 15489) المتمثلة في الحصول على السجلات الدائمة وتصنيفها وتخزينها وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها ومتابعتها والحفاظ عليها، والتخلص من السجلات المؤقتة. وقد تختار إحدى المؤسسات إجراء مسح ضوئي لجميع الوثائق الورقية أو الفوتوغرافية التي تحصل عليها، والتي ينبغي تحميلها في نظام ترتيب الملفات الإلكتروني المتعلق بإدارة السجلات، في حين ينبغي حفظ المادة الواردة في نظام الترتيب الورقي الموازي. ولا ينبغي إتلاف هذه المادة الواردة حتى في حالة حفظ الصورة الممسوحة ضوئياً في نظام إلكتروني جدير بالثقة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن النظم القانونية في جميع أنحاء العالم غير متفقة تماماً بشأن المقبولية القانونية للسجلات الإلكترونية، بما في ذلك المسوح الضوئية التي تنشأ في أشكال أخرى. وينبغي أن تمتلك نظم إدارة السجلات الإلكترونية برمجيات موثوق بها، وأن تتتبع التغييرات الرئيسية في النظام، وتتحقق من إدخال البيانات، وتوفر المراقبة الأمنية النشطة.

وينبغي للمؤسسة أن تستشير أو تعين موظف محفوظات مهني أو مديراً للسجلات للمساعدة في إنشاء نظام لسجلاتها. وقد يكون بإمكان المؤسسات التي تشكل جزءاً من حكومة وطنية الاستفادة من الخبرات الموجودة في المحفوظات الوطنية. وعلى وجه التحديد، ينبغي لنظام السجلات الذي اعتمدته المؤسسة الامتثال لأية معايير حكومية في اختيار نظام للسجلات الإلكترونية وإدارة قواعد البيانات، والبريد الإلكتروني، والسجلات الشبكية، والمواد السمعية والبصرية الرقمية، وكذلك الأشكال الورقية والأشكال السمعية والبصرية الأخرى. ويضمن ذلك إمكانية نقل السجلات بفعالية، بعد انقضاء مدة حياة المنظمة، إلى المحفوظات الوطنية من أجل حفظها. وإذا لم يكن بمقدور المحفوظات الوطنية توفير هذا الدعم أو إذا كانت المؤسسة العدالة الانتقالية غير مرتاحة لإشراك موظفي المحفوظات الوطنية، فقد يكون بإمكان ذوي الخبرة من موظفي المحفوظات الذين يعملون في مؤسسات العدالة الانتقالية في بلدان أخرى تقديم خدمات الدعم.

٣- *موظفو مؤسسات العدالة الانتقالية*

ينهض موظفو مؤسسات العدالة الانتقالية بمسؤولية ضمان حفظ السجلات (بما فيها البريد الإلكتروني) التي يُنشؤونها و/أو يتلقونها في إطار أداء واجباتهم داخل المؤسسة في نظم السجلات الرسمية وإدارتها وفقاً لذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لهؤلاء الموظفين أن يكونوا على دراية بنوع السجلات التي تنشئها المؤسسة وتتلقاها، مثل المعلومات السرية و/أو الحساسة المتعلقة بالضحايا أو الشهود أو الأفراد الذين يجري التحري عنهم أو التحقيق معهم. وهم يحتاجون أيضاً

إلى الاطلاع على نظام السجلات الذي اعتمدته المؤسسة والتمييز بين السجلات المؤسسية والمعلومات الخاصة (مثل البريد الإلكتروني) التي ترد من خلال النظم المؤسسية. ومن المفيد أن يوقع الموظفون على تصريح يقرون فيه بمسؤوليتهم عن السجلات لدى اضطلاعهم بالدور المنوط بهم في المؤسسات الانتقالية وعلى تصريح يؤكد حفظ كل عمل ينجزونه في نظام السجلات وعدم أخذهم للسجلات المؤسسية بعد انفصالهم عن المؤسسة. وإذا كانت المؤسسة توظف متعاقدين، فإنه ينبغي تعيين موظف واحد أو أكثر للتأكد من دخول منتج العمل الذي ينفذه المتعاقد في نظام السجلات الرسمية ومن تسليم المتعاقد لجميع السجلات في نهاية العقد.

٤- *الأمن*

يجب أن يشكل توفير الأمن لسجلات مؤسسة من مؤسسات العدالة الانتقالية أحد الاعتبارات الرئيسية. وتحتاج النظم الإلكترونية إلى جدران نارية قوية وتحكم في التراخيص، في حين يتعين تخزين الأدلة الورقية والفوتوغرافية والسمعية البصرية في غرف أو خزانات تؤمّن بالأقفال وغيرها من أجهزة مكافحة السرقة ونظم الإنذار (الدخان والنار والتسلل). وقد تنظر بعض مؤسسات العدالة الانتقالية في استخدام التخزين السحابي للسجلات الإلكترونية، ولكن لا ينبغي لها أن تلجأ إلى ذلك إلا بعد إجراء تقييم دقيق للبائعين والنظم والتخزين قبل اختيار الخدمة السحابية[٦٥].

باء- اختيار السجلات للاحتفاظ بها لأجل طويل

يشكل اختيار السجلات للاحتفاظ بها لأجل طويل مهمة بالغة الأهمية في نهاية ولاية المؤسسة. وينبغي لموظفي المحفوظات التابعين للدار التي ستأوي السجلات في المستقبل العمل مع قيادة المؤسسة لاختيار السجلات التي سيُحتفظ بها بشكل دائم. وفي حين أن الدافع الغريزي الأولي يدعو إلى الاحتفاظ بكل شيء، وقد يكون هذا صائباً على المدى القصير للغاية، فإن بعض السجلات الإدارية لن تنطوي بالتأكيد على أية قيمة على الأجل الطويل[٦٦]. وقد تكون لدى الحكومات تعليمات عامة بشأن السجلات التي ينبغي التخلص منها. وينبغي تطبيق هذه التعليمات بعناية بالغة على سجلات مؤسسات العدالة الانتقالية لضمان عدم إتلاف السجلات الهامة.

وينبغي بوجه عام وصف جميع السجلات المقترح إتلافها ونشر وصفها واقتراح التخلص منها مع تخصيص فترة من الزمن لتلقي التعليقات قبل اتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن. وينطوي هذا الإجراء على فائدتين هامتين تتمثل أولاهما في كونه يطلب من موظفي المحفوظات توضيح هذا القرار والأسباب التي دعت إليه. وتتمثل الفائدة الثانية في كونه يتيح

---

(٦٥) للحصول على المزيد من المعلومات، انظر Seth Anderson, "Feet on the ground: A practical approach to the cloud" (AVPreserve, 2014). ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة على الموقع التالي: www.avpreserve.com/wp-content/uploads/2014/02/AssessingCloudStorage.pdf.

(٦٦) فيما يتعلق بسجلات المحاكم الجنائية الدولية، انظر Huskamp Peterson, "Temporary courts"، الفصل ٤.

لأفراد الجمهور التعبير عن آرائهم والمشاركة في هذه العملية. وبعد إيلاء الاعتبار الواجب لأية لجميع التعليقات الواردة، تتخذ مؤسسة المحفوظات القرار النهائي وينبغي لها تعميمه.

وينبغي أن يشهد أحد الأشخاص الموثوق بهم إتلاف السجلات، بما في ذلك تأمين الحذف، ويصوغ ويرفع مذكرة تثبت بأن السجلات قد أُتلفت بصورة آمنة.

وأخيراً، يجب، لدى إغلاق مؤسسة العدالة الانتقالية، فحص جميع أجهزة التخزين التي تحتوي على السجلات المؤسسية لضمان عدم ترك أية سجلات في الأدراج، وتنظيف أجهزة التخزين الإلكترونية والأجهزة الحاسوبية (ما لم يتعين تحويلها إلى مؤسسة المحفوظات) بشكل آمن من جميع السجلات.

جيم- اختيار مؤسسة المحفوظات

من الأهمية بمكان أن تحدد الدولة مؤسسة المحفوظات التي ستكون مسؤولة عن سجلات هيئات العدالة الانتقالية التابعة للحكومة. ويبيّن تشتت سجلات لجان تقصي الحقائق ماذا سيحدث حينما لا تنقل السجلات بسرعة إلى عهدة المحفوظات. ومن أصل ٢٠ لجنة من لجان تقصي الحقائق التي أنجزت عملها بحلول عام ٢٠٠٥، أُودعت سجلات ثلاث لجان في محفوظات الأمم المتحدة، واحتُفظ بسجلات ثلاث لجان أخرى في نظام المحفوظات الوطني، وحُفظت سجلات إحدى عشرة لجنة أخرى في أماكن مختلفة حكومية وغير حكومية، ويُجهل في ثلاثة بلدان المكان الذي حُفظت فيه السجلات[٦٧]. وينبغي أن تبقى السجلات المعنية في نظام المحفوظات الوطني على أقل تقدير. وإذا احتاجت هيئة خلَف إلى الاطلاع على جزء من تلك السجلات[٦٨]، فإن هذه السجلات ينبغي أن تُنسخ وتُعطى نسخة منها إلى الهيئة الخَلَف، ولا ينبغي تقسيم السجلات الأصلية. فحفظ هذه السجلات معاً في نظام للمحفوظات هو السبيل الوحيد الذي يمكّن الحكومة من ضمان تقديم صورة دقيقة في المستقبل عما تعلمته الهيئة وأنجزته.

ينبغي أن يتضمن ميثاق تأسيس جميع المحاكم المؤقتة الدولية أو المختلطة في المستقبل شرطاً يتعلق بالمحفوظات، ويبين الجهة المسؤولة عن السجلات بعد إغلاق المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون لدى جميع المحاكم الدولية الحالية والمقبلة التي لا تعقد جلساتها في البلد الذي وقعت فيه الجرائم والتي لن تودع سجلاتها في ذلك البلد برنامج قوي لاستنساخ السجلات المتاحة للجمهور وإيداع النسخ في مؤسسات توجد في البلدان المتضررة. وينبغي أن يقترن برنامج الاستنساخ هذا ببذل جهود مستمرة في مجال الوصف، وهو ما يجعل المعلومات المتعلقة بالمخزونات متاحة للجميع، ويُمكّن الجمهور من طلب نسخ من السجلات التي يرغب في الاطلاع عليها.

(٦٧) Trudy Huskamp Peterson, "Truth and the records of truth commissions", *Etudes et Sources*, vol. 30 (2004). والبلدان الثلاثة التي حفظت سجلات لجان تقصي الحقائق لديها في محفوظات الأمم المتحدة هي بوروندي والسلفادور وغواتيمالا.

(٦٨) على سبيل المثال، قد تطلب الخزينة الحكومية سجلات لجنة من لجان التعويضات من أجل تسديد المطالبات.

دال- صون المحفوظات

تنطبق على مجال صون محفوظات مؤسسة العدالة الانتقالية نفس الاعتبارات التي تنطبق على مجال حفظ السجلات بوجه عام. ويتطلب هذا الصون الحفظ المادي للمواد وتوفير الموظفين للحفاظ على المخزونات والتجهيزات اللازمة للحفظ. ويتوقف حجم التكاليف على المناخ، وتكلفة اليد العاملة والمهارات المتاحة داخل البلد، وعلى مدى توافر المعدات والتجهيزات المتعلقة بالحفظ على المستوى المحلي. وقد يكون من الضروري استيراد التجهيزات والمعدات، مع ما يصاحب ذلك من تأخير ونفقات، ولكن قد يكون من الممكن أيضاً إقناع المصنّعين المحليين بصنع صناديق التخزين، على سبيل المثال، أو العثور على مركز خدمات حاسوبية يرغب في أن يحصل أحد موظفيه على الخبرة في مجال تقنيات صون المحفوظات المتعلقة بالسجلات الإلكترونية.

خامساً- دور المجتمع الدولي

ألف- الدعوة إلى صون المحفوظات والاطلاع عليها

لدى خروج بلد من البلدان من الصراع أو الحكم القمعي، فإن على المجتمع الدولي دور هام في الدعوة إلى حماية السجلات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإدارتها وحفظها وإتاحة الاطلاع عليها.

وفي البداية، يمكن أن تتضمن هذه الدعوة الحث على عدم إتلاف السجلات دون إشعار عام والمساعدة في نقلها إلى مكان آمن أو لتأمين خواديم حاسوبية آمنة.

وأثناء وضع آليات العدالة الانتقالية وإنشائها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعو إلى التخطيط المبكر لإدارة المحفوظات وصونها. ويتضمن ذلك تحديد أماكن تخزين السجلات خلال فترة حياة المؤسسة الانتقالية وبعد انتهاء هذه الفترة.

ويمكن للمجتمع الدولي كذلك أن يساعد في تيسير الحصول على المشورة المهنية لإدارة السجلات، بما في ذلك إدارة السجلات الإلكترونية من جميع الأنواع، ووضع بروتوكول للاطلاع على السجلات، بالتعاون مع خبراء في مجال المحفوظات وخبراء قانونيين من البلد أو من الخارج.

باء- الدعم المالي والتقني

يمكن لقلة قليلة جداً من البلدان أن تجد الموارد اللازمة لإصلاح نظام المحفوظات وحفظ سجلات مؤسسات العدالة الانتقالية دون دعم مالي خارجي. ويحتاج العديد من المحفوظات الوطنية إلى حيز إضافي أو حيز جرى تجديده، ويحتاج معظمها إلى معدات وتجهيزات تتراوح من الحواسيب إلى المواد اللازمة لعمليات الحفظ. وتحتاج معظم هذه المحفوظات إلى موظفين إضافيين، ويفضل تعيينهم في وظائف دائمة وإن لم يكن ذلك فبعقود طويلة الأجل على الأقل. وتحتاج المسوحات إلى دعم مالي للتخطيط، والسفر، ودفع رواتب العمال الذين يشاركون في أعمال المسح وتجميع النتائج والنشر. وثمة حاجة إلى الأموال لمعالجة المحفوظات، من الوصف ومراقبة العمل إلى الحفظ وانتقاء المشاريع من أجل إتاحة

السجلات للاستخدام. ومن الضروري إعادة تنظيم قاعات المطالعة وتجديدها وتجهيزها وتزويدها بالموظفين. وإذا كان جزء من البرنامج يتمثل في إجراء رقمنة شاملة للمواد، فإنه من الضروري توفير المعدات والتدريب على أفضل الممارسات، بما في ذلك في مجال حفظ المواد الرقمية.

وفي جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تقريباً، قد يكون الدعم المالي أمراً مطلوباً لتدريب الموظفين وترجمة المواد المهنية لاستخدامها في مجال التدريب والمطالعة الأساسية. وتسدد بعض الجهات المانحة تكاليف استقدام مدرب إلى البلد، وتدفع أحياناً مصاريف الزيارة الأولى وزيارات المتابعة على حد سواء. وتُرسل بعض مؤسسات المحفوظات موظفاً من ذوي الخبرة إلى هذا البلد، وتدفع جميع نفقات المدربين. وعلى نحو أكثر شيوعاً، فإن إحدى المحفوظات المانحة تقدم التدريب في مؤسستها لأشخاص من بلدان أخرى، في صورة دورات رسمية أو تدريب داخلي أو جولات؛ ولا يشمل ذلك في العادة نفقات السفر والمتدربين. وتستند جميع هذه المساعدات العينية المقدمة من محفوظات إلى أخرى إلى ترتيبات مخصصة. وينطوي الدعم المقدم للمشاركة في الاجتماعات المهنية الإقليمية والدولية على أهمية كبيرة في إقامة اتصالات مهنية داعمة وزيادة الإلمام بأفضل الممارسات الحالية.

وقد يكون الدعم التقني أيضاً أمراً مطلوباً لصياغة قوانين جديدة للمحفوظات وتشريعات تتعلق بحرية الاطلاع على المعلومات أو حماية الخصوصية أو البيانات. وفي حالة وجود هذه القوانين، فقد يكون من الضروري تنسيقها مع بعضها البعض أو تعديلها. وبعد عملية المراجعة، سيكون من الضروري وضع اللوائح وكُتيِّبات التنفيذ، وقد يكون من المفيد أيضاً في هذا السياق استشارة أخصائي من الخارج.

ويمكن تقديم الدعم المالي من حكومة إلى حكومة، ومن هيئات خاصة إلى حكومات أو من هيئات خاصة إلى أفراد وحكومات.

قدم صندوق خيري بريطاني منحة تزيد عن ٤٥ ٠٠٠ جنيه إسترليني لأحد الخواص لنسخ السجلات المتاحة للجمهور والتي تعود ملكيتها للجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة في تيمور – ليشتي.

ويوفر الصندوق الدولي لتنمية المحفوظات التابع لمجلس المحفوظات الدولي منحاً صغيرة للتدريب ويقدم الموقع الشبكي للمجلس قائمة بالمصادر السابقة للدعم المالي المقدم لمشاريع المحفوظات.

ويقدم متطوعو شبكة أرشيفيون بلا حدود المساعدة لمشاريع المحفوظات، ولا سيما في مجال دعم حقوق الإنسان.

جيم- ودائع الضمان

كلما استمر عدم الاستقرار في البلد طوال الفترة الانتقالية، فإن الحكومات أو الكيانات الخاصة مثل المنظمات غير الحكومية قد تقرر وضع نسخة مكررة لأهم التسجيلات وتخزين هذه النسخة بشكل منفصل عن النسخ الأصلية لحماية المعلومات الواردة في السجلات المعرضة للخطر أو الحساسة.

ولعل أهم المساعدات التي يمكن أن تقدمها الكيانات المقيمة خارج البلد للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تتمثل في عرض بحفظ وديعة ضمان؛ أي، حفظ نسخة مكررة من السجلات المؤمنة مادياً والمحفوظة بفعالية ولكنها تبقى تحت سيطرة الدولة أو المؤسسة المودعة.

في عام ٢٠١٣، نقحت الحكومة السويسرية التشريعات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، بحيث يمكن لوكالاتها توفير ملاذ آمن يتيح التخزين المؤقت للممتلكات الثقافية، بما فيها المحفوظات، المهددة على نحو خطير في البلدان الأخرى، بما في ذلك في حالات الكوارث والطوارئ. وقد أصبحت سويسرا، من خلال سن هذا القانون التي تشتد الحاجة إليه، أول دولة في العالم توفر هذه الحماية الرسمية.

وتوفر المحفوظات الوطنية لفنلندا وكذلك المحفوظات البلدية لمدينة جيرونا في إسبانيا هذه الخدمة على أساس كل حالة على حدة.

وتشكل كل من المفاوضات بشأن التعامل مع هذه الودائع، بما في ذلك المسؤوليات المتعلقة بحفظ النسخة المودعة، وآلية إتاحة الاطلاع المصرح به، عنصرين معقدين للغاية وفريدين من نوعهما لكل حالة. ومع وجود نسخة مخزنة بأمان في مكان آخر، فإن صاحب السجلات سيكون بمنأى عن أية مشكلة مباشرة يثيرها الحفظ، ولا سيما إذا كانت النسخة رقمية ولم يبادر صاحب السجلات بعدُ إلى بناء قدرات الحفظ الرقمي. ويمكن لصاحب السجلات تنمية قدراته في مجال الحفظ وفق الوتيرة التي تناسبه، وإذا ما اختار ذلك، سيطلب عودة المواد المودعة عندما يشعر أن بإمكانه حفظ المواد وعندما يكون البلد آمناً بشكل معقول.

دال- دعم المبلّغين عن المخالفات

قد يواجه موظفو المحفوظات، في سياق عملهم العادي، مواد يبدو أنها تتضمن معلومات ذات طبيعة سرية أو غير ذلك، وتُبيّن حدوث انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وينبغي لموظف المحفوظات أن يحاول أولاً استخدام أية آلية من آليات الإبلاغ الداخلي، ما دام ذلك لا يزيد في حد ذاته من خطر الانتقام أو إتلاف المادة. وإذا خشي موظف المحفوظات من أن نظام الإبلاغ الداخلي سيلغي المعلومات أو يتسبب في الانتقام منه، وإذا لم تكن الآليات الحكومية البديلة ذات مصداقية، فإنه يمكن لهذا الموظف التوجه إلى ممثل للمجتمع الدولي للحصول على المساعدة الممكنة.

المرفق
موجز

أولاً- المحفوظات والحق في معرفة الحقيقة

ألف- الإطار القانوني الدولي

- تعود جذور الحق في معرفة الحقيقة إلى القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحق الأُسر في معرفة مصير أقاربها، إلى جانب التزام الدول بالبحث عن الأشخاص المفقودين. وقد اعترف صراحة بهذا الحق في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

- تؤكد المجموعة المستوفاة من المبادئ من جديد حق الأفراد في معرفة الحقيقة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتعترف بالدور الهام الذي تضطلع به المحفوظات في إعمال هذا الحق، وتؤكد أن من واجب الدول صون المحفوظات لتيسير معرفة الحقيقة المتعلقة بهذه الانتهاكات.

- تؤكد المجموعة المستوفاة من المبادئ وجوب إتاحة الاطلاع على المحفوظات لمؤسسات العدالة الانتقالية المكلفة بتحديد الظروف المحيطة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن الانتهاكات نفسها.

باء- ما هي المحفوظات؟

- تعني "السجلات" المواد والوثائق، بغض النظر عن شكلها المادي، التي أعدتها أو استلمتها إحدى المؤسسات أو المنظمات في إطار عملها أو أثناء وفائها بالتزاماتها القانونية. وتشير "المحفوظات" إلى السجلات الطويلة الأجل أو الدائمة الأهمية، وكذلك إلى المؤسسة التي تديرها بها والمبنى الذي يضمها.

- يمكن أن توجد السجلات في أي شكل من الأشكال المادية التي تتراوح من الصورة الورقية إلى وسائط الإعلام المسموعة والمرئية والإلكترونية. ويمكن أن تكون عامة أو سرية.

ثانياً- إصلاح مؤسسات المحفوظات وإدارة المحفوظات

ألف- إصلاح المحفوظات أثناء المرحلة الانتقالية

- ينطوي إصلاح المحفوظات الوطنية على ثلاث فوائد مهمة تتمثل فيما يلي: '١' يساعد هذا الإصلاح على تحسين الاتساق في تطبيق القيود والقواعد المتعلقة بالاطلاع علي السجلات المحفوظة بعد الانتهاء من وضع هذه القواعد أو إصلاحها؛ '٢' يُمكّن موظفي المحفوظات الوطنية من اكتساب الخبرة والثقة في قدرتهم على التصدي للمشاكل الصعبة المتصلة بالاطلاع على المحفوظات والمعلومات الحساسة؛ '٣' تتميز إدارة نظام محفوظات وطني واحد بأنها أقل تكلفة من إدارة مؤسستين اثنتين.

باء- التحديات والمسائل التي يجب مراعاتها لدى إصلاح المحفوظات

١- *حماية السجلات*. تشكل حماية سجلات أمراً مهماً، حيث يمكن للحكومات أن تأمر بإتلاف السجلات قبل فترات انتقالية أو بعدها.

٢- *موظفو المحفوظات*. قد يختار الأشخاص الذين يتولون رئاسة المحفوظات خلال فترات القمع في المقام الأول بسبب ولائهم السياسي. ومن ثم، فإن إصلاح المحفوظات الوطنية قد يتطلب إحداث تغيير في قيادتها، والتحري عن الموظفين الرئيسيين وتدريب موظفي المحفوظات.

٣- *قانون المحفوظات والاطلاع على المحفوظات*. تنبغي مراجعة القانون الذي ينظم المحفوظات الوطنية لتحديد ما إذا كان يحتاج إلى تعديل أو إعادة الصياغة.

٤- *التمويل والدعم اللوجستي*. من المرجح أن تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تحدياً كبيراً في تأمين الدعم المالي والتقني اللازم لإصلاح محفوظاتها الوطنية.

جيم- الخطوات والاستراتيجيات والاحتياجات من الموارد

- يجب على السلطات المقبلة اتخاذ خطوات فورية لتأمين محفوظات المؤسسات القمعية المنبثقة عن الحكومة السابقة أو النظام السابق.

- تتمثل المراحل الست الأساسية لتحديد المحفوظات ذات الصلة بحقوق الإنسان وحمايتها وإتاحتها في تقييم السجلات، ومسحها، وحيازتها، وترتيبها، ووصفها، وحفظها، واستعراض إمكانية الاطلاع عليها بما يؤدي إلى توفير قسم للمراجع.

١- *التقييم*. ينبغي للسلطات المقبلة أن تأمر بوقف مؤقت لجميع أشكال إتلاف السجلات الحكومية، وينبغي اختيار شخص موثوق به، وأمين المحفوظات الوطنية هو الشخص الأمثل في هذا الصدد، لاستعراض جميع التعليمات المتعلقة بعمليات الإتلاف والتي وجهت إلى جميع الوكالات الحكومية، وتحديد التعليمات التي يمكن تفعيلها، وتلك التي ينبغي تنقيحها، وتلك التي ينبغي سحبها.

٢- *مسح السجلات*. يُستفاد من المسوح في تحديد مكان السجلات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

٣- *الحيازة والنقل*. إذا لم تكن سجلات النظام السابق، ولا سيما سجلات الهيئات القمعية، في عهدة المحفوظات الوطنية، فمن الضروري أن تحصل عليها من الهيئات أو الوكالات التي تحتفظ بها.

٤- *الترتيب والوصف*. يكون وصف المواد المحفوظة في إحدى مؤسسات المحفوظات ضرورياً إذا كان بإمكان الباحثين الاطلاع عليها بشكل فعلي. ويحدد وصف المحفوظات ويُبيّن كل من محتوى السجلات والسياق. ويحتفظ موظفو المحفوظات بسجلات الكيان الذي أنشأها (حماية المصدر) مع الحفاظ، إن أمكن، على النظام الأصلي للسجلات.

٥- *الحفظ*. يتطلب الحفظ وجود بناء آمن يتربع على مساحة كافية لجميع السجلات، وظروفاً بيئية مناسبة لكل شكل مادي من المواد المخزنة وحاويات لحماية السجلات، ومعدات لعرض السجلات ونسخها والمحافظة عليها. وقد تدعو الحاجة إلى تركيب معدات لإطفاء الحرائق أو أجهزة لكشف التسلل أو إنشاء دائرة جديدة للحراسة.

٦- *إمكانية الاطلاع وقسم المراجع*. يشكل الترخيص القانوني الواضح بقراءة السجلات عنصراً أساسياً آخر من عناصر الاطلاع الفعلي على السجلات. وتحتاج معظم السجلات ذات الصلة بالدعاوى المتعلقة بحقوق الإنسان إلى أن تفرز على يد سلطة معنية بالمحفوظات أو سلطة أخرى قبل إتاحتها لأحد الأفراد أو لإحدى المؤسسات.

ثالثاً- استخدام السجلات في عمليات العدالة الانتقالية

تستند جميع عمليات العدالة الانتقالية إلى الوثائق. وقد تكون بعض السجلات مفيدة لعدد من عمليات العدالة الانتقالية، ولكن السجلات المطلوبة لبرامج الفرز تختلف في معظم الحالات عن تلك المطلوبة لعملية الجبر، وكلتاهما تختلفان عن السجلات المطلوبة للملاحقات القضائية أو لتقصي الحقائق.

ألف- فهم المؤسسات وتحديد مكان السجلات

- تتمثل الخطوة الأولى في استخدام السجلات في سياق عملية العدالة الانتقالية في فهم طرق عمل الدولة خلال فترة القمع أو قبل الصراع. وتستوجب الخطوة التالية فهم تدفق السجلات داخل المؤسسة المستهدفة. وقد يشكل أيضاً فهم الطريقة التي تتبعها مؤسسة من المؤسسات في تقديم التقارير إلى المؤسسة ذاتها وإلى الآخرين عنصراً أساسياً في تحديد مكان المعلومات.
- ينبغي للباحثين أيضاً تحديد الإجراءات المتبعة في الهيئة المنشئة من أجل حفظ السجلات الإلكترونية وتخزينها.
- قد ينطوي البحث عن السجلات في بلدان أخرى على المزيد من الصعوبات. وتحفظ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وكذلك مجلس المحفوظات الدولي قوائم غير شاملة لمحفوظات منظمات حكومية وغير حكومية ودولية.

باء- السجلات المتعلقة بتقصي الحقائق

- يتخذ تقصي الحقائق أشكالاً عديدة. وقد يرغب أحد الأشخاص في الاطلاع على الملف المتعلق به خلال النظام القمعي أو قد يرغب في معرفة ما حدث لشخص مفقود من أحبائه. وقد أصبحت لجان تقصي الحقائق خلال العقود الثلاثة الماضية إحدى الوسائل الأكثر شعبية لكشف الحقائق.

١- *البحث عن ملف شخصي*. قد يرغب أحد الأشخاص في معرفة ما إذا كان أحد الأجهزة الأمنية – الجيش، الشرطة، الشرطة السرية – يحتفظ بملف يتعلق به، وإذا كان الأمر كذلك، فماذا يتضمن هذا الملف. وقد شرّعت بعض الدول حق الأفراد في الاطلاع على الملفات الخاصة بهم.

٢- *تحديد أماكن المفقودين وضحايا الاختفاء القسري*.

- بالإضافة إلى سجلات الحكومة المسؤولة عن حالات الاختفاء، فإن المصدر الرئيسي للمعلومات عن المشردين داخلياً واللاجئين هي سجلات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، والدائرة الدولية للبحث عن المفقودين.

- تتضمن السجلات المهمة لتحديد المقاتلين الذين فقدوا خلال نزاع مسلح بطاقات الهوية، والتقارير اليومية للوحدات، والسجلات المتعلقة بالوحدات وتحركاتها، وسجلات الخدمات الطبية العسكرية وتفاصيل الدفن، والخرائط التي تبين مناطق القتال، والتقارير الصحفية (الرسمية أو المستقلة على حد سواء).

- تتضمن السجلات المهمة لتحديد المدنيين الذين فقدوا خلال أحد النزاعات المسلحة مزيجاً يضم سجلات الوحدات المشاركة في المعركة، والخرائط، والتقارير الصحفية والمقابلات التي جرت مع الناجين إلى تحسين البحث، وسجلات الوحدات الحكومية المحلية مثل الشرطة، وسجلات المقابر والمشارح والمستشفيات، وسجلات الدفن الذي تضطلع به المؤسسات الدينية، وقواعد بيانات المفقودين التي وضعتها المنظمات غير الحكومية خلال النزاع.

- كثيراً ما يجري تحديد مصير ضحايا الاختفاء القسري استناداً إلى المعلومات التي جمعتها الأسر والمنظمات غير الحكومية والكنائس ووسائط الإعلام.

٣- *لجان تقصي الحقائق*. تستخدم لجان تقصي الحقائق مجموعة *واسعة* من السجلات، بما فيها سجلات الحكومة (وبخاصة السجلات العسكرية، وسجلات الشرطة، والسجلات المدنية، وسجلات الأراضي، وسجلات المحاكم والادعاء العام)، وسجلات المشارح والمقابر، وسجلات المنظمات غير الحكومية والبث الإذاعي والتلفزيوني وسجلات المنظمات الدولية والأوراق الشخصية.

جيم- السجلات المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية

- قد تكون السجلات المستخدمة في التحقيقات والملاحقات القضائية سجلات حكومية، وسجلات الحكومات غير الأطراف في النزاع، وسجلات المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وسجلات الجماعات الدينية ومشاريع الأعمال، والمصارف، والمدارس، والمستشفيات، والمشارح، ونسخاً من البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وتقارير الصحفيين المحققين، المحليين منهم أو الأجانب)، والأوراق الشخصية، مثل دفاتر اليوميات.

دال- السجلات المتعلقة بالإصلاح المؤسسي

- إلى جانب هذه التغيرات الهيكلية الرسمية، فإن الإصلاح المؤسسي قد يتضمن الفرز. والسجلات المستخدمة في عملية الفرز هي سجلات الموظفين، ولا سيما السجلات الحكومية وسجلات الأحزاب السياسية، والملفات غير الرسمية المتعلقة بالموظفين والتي قد يحتفظ بها المشرفون.

هاء- السجلات المتعلقة بالتعويضات

١- *الرد*. تتضمن السجلات المهمة في مجال رد الحقوق السجلات المدنية، وسجلات الجماعات الدينية، وسجلات المستشفيات والسجلات الطبية، وسجلات مكاتب التوثيق، والخرائط، وملفات محاكم المواريث.

٢- *التعويض*. قد تتمثل السجلات المهمة في التعويض في السجلات الحكومية أو الأوراق الشخصية أو سجلات المستشفيات أو السجلات التي تحتفظ بها المنظمات غير الحكومية.

٣- *إعادة التأهيل*. قد تتمثل السجلات المهمة في إعادة التأهيل في قوائم تسجيل الناخبين وملف دعوى قضائية أو سجل العمالة الذي يظهر الموظفين في مكان عمل محدد، وسجلات الأحوال المدنية (سجلات المواليد والوفيات والزواج).

رابعاً- إدارة سجلات مؤسسات العدالة الانتقالية وحفظها

ألف- إدارة سجلات مؤسسات العدالة الانتقالية

- من الضروري تخطيط إدارة المحفوظات في مؤسسة من مؤسسات العدالة الانتقالية قبل أن تبدأ هذه المؤسسة في إنشاء السجلات وجمعها. وعلى نحو مثالي، ينبغي لقيادة المؤسسة أن تقرر، بمجرد إنشاء ولايتها، من سيكون مسؤولاً عن إدارة السجلات، وأين ستُخزّن (بما في ذلك في النظام الحاسوبي) على المديين القصير والطويل، وكيف يمكن التحكم في سبل الاطلاع عليها.

١- *تنظيم السجلات*. يتوقف تنظيم السجلات في مؤسسة من مؤسسات العدالة الانتقالية على طبيعة هذه المؤسسة. ويختلف هيكل سجلات لجان تقصي الحقائق عن هيكل سجلات المحاكم وهو يستند إلى

ولاية هذه اللجان. ولدى برامج التعويضات ولجان الفرز سجلات إدارية كتلك التي تملكها إحدى لجان تقصي الحقائق ولكن سجلاتها البرنامجية تتمثل في العادة في ملفات القضايا المتعلقة بكل مطالبة فردية.

٢- *اختيار نظم السجلات*. ينبغي لأي نظام، سواء أكان للسجلات الإلكترونية أو الورقية، أن يفي بمتطلبات المعيار الدولي لإدارة السجلات (ISO 15489) المتمثلة في الحصول على السجلات الدائمة وتصنيفها وتخزينها وإتاحة إمكانية الاطلاع عليها ومتابعتها والحفاظ عليها، والتخلص من السجلات المؤقتة. وينبغي للمؤسسة أن تستشير أو تعين موظف محفوظات مهني أو مديراً للسجلات للمساعدة في إنشاء نظام للسجلات في المراحل المبكرة للغاية.

٣- *موظفو مؤسسات العدالة الانتقالية*. ينهض موظفو مؤسسات العدالة الانتقالية بمسؤولية ضمان حفظ السجلات (بما فيها البريد الإلكتروني) التي يُنشؤونها و/أو يتلقونها في إطار أداء واجباتهم داخل المؤسسة في نظم السجلات الرسمية وإدارتها وفقاً لذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لهؤلاء الموظفين أن يكونوا على دراية بنوع السجلات التي تنشئها المؤسسة وتتلقاها، وأن يحصلوا على التدريب الملائم.

٤- *الأمن*. يجب أن يشكل توفير الأمن للسجلات أحد الاعتبارات الرئيسية.

باء- اختيار السجلات للاحتفاظ بها لأجل طويل

- ينبغي لموظفي المحفوظات التابعين للدار التي ستأوي السجلات في المستقبل العمل مع قيادة المؤسسة لاختيار السجلات التي سيُحتفظ بها بشكل دائم. وينبغي بوجه عام وصف جميع السجلات المقترح إتلافها ونشر وصفها واقتراح التخلص منها مع تخصيص فترة من الزمن لتلقي التعليقات قبل اتخاذ القرار النهائي في هذا الشأن.

جيم- اختيار مؤسسة المحفوظات

- ينبغي أن تبقى السجلات المعنية في نظام المحفوظات الوطني على أقل تقدير. وإذا احتاجت هيئة خلَف إلى الاطلاع على جزء من تلك السجلات، فإن هذه السجلات ينبغي أن تُنسخ وتُعطى نسخة منها إلى الهيئة الخَلَف، ولا ينبغي تقسيم السجلات الأصلية. فحفظ هذه السجلات معاً في نظام للمحفوظات هو السبيل الوحيد الذي يمكّن الحكومة من ضمان تقديم صورة دقيقة في المستقبل عما تعلمته الهيئة وأنجزته.

دال- صون المحفوظات

- تنطبق على مجال صون محفوظات مؤسسة العدالة الانتقالية نفس الاعتبارات التي تنطبق على مجال حفظ السجلات بوجه عام.

خامساً- دور المجتمع الدولي

ألف- الدعوة إلى صون المحفوظات والاطلاع عليها

- على المجتمع الدولي دور هام في الدعوة إلى حماية السجلات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وإدارتها وحفظها وإتاحة الاطلاع عليها.
- تتضمن هذه الدعوة الحث على عدم إتلاف السجلات دون إشعار عام والمساعدة في نقلها إلى مكان آمن أو لتأمين خوادم حاسوبية آمنة.
- يمكن للمجتمع الدولي كذلك أن يساعد في تيسير الحصول على المشورة المهنية لإدارة السجلات.

باء- الدعم المالي والتقني

- يمكن تقديم الدعم المالي من حكومة إلى حكومة، ومن هيئات خاصة إلى حكومات أو من هيئات خاصة إلى أفراد وحكومات. ويحتاج العديد من المحفوظات الوطنية إلى حيز إضافي أو حيز جرى تجديده، وإلى معدات، وتجهيزات، وموظفين إضافيين. وقد يكون الدعم المالي أمراً مطلوباً لتدريب الموظفين وترجمة المواد المهنية لاستخدامها في مجال التدريب والمطالعة الأساسية.

جيم- ودائع الضمان

- يمكن أن تقدم الكيانات المقيمة خارج البلد عرضاً بحفظ نسخة من السجلات الحساسة كوديعة ضمان، حيث تؤمن نسخة مكررة من السجلات مادياً وتحفظ بفعالية ولكنها تبقى تحت سيطرة الدولة أو المؤسسة المودعة.

Photo credits:
© UN Photo/Mark Garten

Printed at United Nations, Geneva – 1424404 **(A)** – October 2015 – 1,624 – **HHR/PUB/14/4**